واقع التربية والتعليم المسار والتحديات(دراسة ميدانية لمدارس مدينة الرمادي)

أ.م.د. جمعة إبراهيم حسين **Assis.prof.Jumaa Ibrahim Hussein**

جامعة الأنبار- كلية الآداب **College of Art\ sociology**

art.maj715@uoanbar.edu.iq

الملخص

النظام التعليمي في العراق لم يرق الى مستوى النظم النظيرة المتوافقة مع ما وصلت اليه تقنيات التعليم في وقتنا الحاضر، والمعتمدة على طرائق تدريس تبني جيلاً يفكر ذاتياً ليعالج مشاكله، ولم توجه المناهج الدراسية لتلبية متطلبات بيئة العمل، من هنا تأتي اهمية البحث الحالي كون التربية والتعليم أساس النهضة، بعدهِ ركناً اساسياً في بناء الدولة العصرية المتعلمة القائمة على الفكر المتطور الجديد وعلى المشاركة المجتمعية.

يهدف البحث الى التعرف على واقع التربية والتعليم/ المسار والتحديات ولتحقيق اهداف البحث تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي، باختيار عينة مكونة من(١٠٠ مبحوث) من مناصب متعددة في القطاع التربوي، بعضها مناصب ادارية تنفيذية واخرى مناصب تعليمية مهنية، وباستخدام أداة الاستبيان والمقابلة للحصول على البيانات اللازمة لغرض تحليلها وتفسيرها، علماً أن تطبيق الاستبيان واجراء البحث شمل المراحل قبل الجامعية.

أهم نتائج البحث تتلخص بما يلي:

١. ان قطاع التربية والتعليم يفتقدان الى السياسات التخطيطية وبحاجة الى ملاكات ذات خبرة ومهنية عالية.

٢. تبين أن القرارات الاستثنائية والاجتهادات الفردية في بعضها لا تخدم رصانة مخرجات التربية والتعليم.

٣. يوجد تراخٍ في تطبيق قانون الزامية التعليم، مما ادى الى ترك مقاعد الدراسة بدواعي الظروف المجتمعية، من فقر وضعف بيئة العمل.

٤. هناك شبه اجماع على ضرورة ان تتبنى الدولة فلسفة كفوءة لتطوير التعليم وتوفر لها كل مستلزمات النجاح وبما يواكب التطورات الدولية.

٥. تطوير مستوى الملاكات التدريسية والتعليمية لم ترتقِ الى المستوى المطلوب على الرغم من وجود(دورات تأهيلية وورش)، وخاصة تحت ظل التغير الحاصل والمستمر على المناهج الدراسية من حذف واضافة.

٦. مسار قطاع التربية والتعليم يتبنى مفهوم المخرجات الكمية اكثر من المخرجات النوعية.

٧. فجوة النوع بحاجة الى مزيد من الوعي وتجاوز الثقافة التقليدية التي تحجم دور المرأة.

٨. اهم المعوقات الرئيسة التي تواجه القطاع التربوي هي قلة التخصيصات المالية.

٩. اعداد الطلبة في القاعات المدرسية لا يتطابق مع المعايير العلمية والتربوية.

١٠. ظاهرة التدريس الخصوصي مازالت سائدة على الرغم من كل اجراءات الدولة.

١١. العملية التعليمية بحاجة الى رصد جميع الظواهر غير التربوية المتوقع وجودها في البيئة الدراسية، مثل الغش، والتدخين وترويج الحبوب المخدرة، كونها تستهدف الطالب والمخرجات التربوية.

١٢. اعداد الملاكات التدريسية والتعليمية تواجه معوقات فيما يتعلق بتوزيعها وتوزيع تخصصاتها العلمية

الكلمات المفتاحية:

التربية، التعليم، الملاكات التعليمية، مناهج دراسية.

The Reality of Education Path and Challenges

Empirical Study on Al-Ramadi Schools

Abstract

The educational system in Iraq has not lived up to the level of peer systems that are compatible with what education technologies have reached at the present time, and that rely on teaching methods that adopt a self-thinking generation to deal with its problems, and the curricula have not been directed to meet the requirements of the work environment, hence the importance of the current research as education is The basis of the renaissance, as it is a basic pillar in building a modern, educated state based on new developed thinking and community participation. The research aims to identify the reality of the education / path and the challenges and to achieve the objectives of the research. The social survey approach was adopted, by selecting a sample consisting of (100 respondents) from multiple positions in

the educational sector, some of which are executive administrative positions and others are professional educational positions, and by using the questionnaire and interview tool to obtain The data necessary for the purpose of analyzing and interpreting them. Note that applying the questionnaire and conducting the research included pre-university stages.

The results of the study could be summarized;

1. The education sector lacks planning policies and needs highly experienced and professional cadres.
2. It was found that the exceptional decisions and individual efforts in some of them do not serve the sobriety of the educational outcomes.
3. There is a laxity in the application of the compulsory education law, which led to school leaving due to societal conditions, poverty and a weak work environment.
4. There is almost unanimity on the need for the state to adopt an efficient philosophy for developing education and provide it with all the requirements for success in line with international developments.
5. The development of the level of the teaching and educational staff did not rise to the required level despite the existence of (qualifying courses and workshops), especially under the current and continuous change in the curriculums such as deletion and addition.
6. The education sector track adopts the concept of quantitative outputs more than qualitative outputs.
7. The gender gap needs more awareness and going beyond the traditional culture that limits the role of women.
8. The most important obstacle facing the educational sector is the lack of financial allocations.
9. The number of students in the school halls does not match the scientific and educational standards.
10. The phenomenon of private tutoring is still prevalent despite all state measures.
11. The educational process needs to monitor all non-educational phenomena expected to exist in the academic environment, such as

cheating, smoking and promoting narcotic pills, as it targets the student and educational outcomes.

12. The process of Preparing the teaching and educational staff face many obstacles in their distribution and the distribution of their scientific specializations.

Keywords: Education, Teaching, Educational staff, Curriculums.

المبحث الأول: التعريف بالبحث

أولًا– المقدمة:

التعليم أساس نهضة المجتمع والدولة، ويأخذ على عاتقه مهمة متميزة في مجالات إعداد الكفاءات وامتلاك ناصية العلم، لتحقيق تنمية تشمل جميع نواحي الحياة، ولا يمكن رفع شأن الأمم والشعوب إلا من خلال الارتقاء بالتربية والتعليم، ورفع مستوى المهارات والقدرات لجميع أفراد المجتمع.

إن فلسفة التعليم تهدف إلى تلبية حاجات المجتمع، وتنسجم مع رغبات الأفراد والتقدم الثقافي والاقتصادي، ويمكن النظر إلى التعليم كاستثمار مطلوب آني وضروري يتمثل مردوده المستقبلي في زيادة الدخل القومي عن طريق ارتفاع إنتاجية المتعلم، وبالتالي عملت الدول على الاهتمام بالموارد البشرية، وخاصة العقل البشري وتطوير المهارات لضمان بقاء وتطور المجتمع وهذا لم يتحقق إلا من خلال التربية والتعليم، كونها ركناً أساسياً في بناء الدولة العصرية المتعلمة، القائمة على الفكر المتطور الجديد وعلى المشاركة المجتمعية في اطار الإيمان المتزايد، بأن التنمية البشرية هي احدى الدعائم الرئيسة للتربية الشاملة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا بطبيعة الحال يتيح في نتائجه مزيداً من الاندماج مع العالم الخارجي، ويعزز من الانفتاح على الحضارات والثقافات الأخرى(فاضل،٢٠٠٧ ،ص ١٣٢).

قياس درجة تقدم المجتمع، استندت على درجة التنمية وطراز الحياة والمستوى المعيشي للمجتمع، وبهذا فقد اضحى للتعليم دور جوهري متشابك وثيق الصلة بجميع مرافق الحياة في المجتمع، ودرجة تقدمه ومستواه الحضاري والإنساني.

البحث يسلط الضوء على واقع التعليم في مجتمعنا، ويركز بالتحديد على التعليم قبل الجامعي، ومدى تلبية حاجاته ومتطلباته وضرورة تفعيل نظام تعليمي وتربوي، والارتقاء به إلى مستوى يواكب تقنيات العصر وطرائق التدريس الحديثة وبما يعد الجيل إعداداً يسهل قدراتهم على التفكير ذاتياً لحل المشاكل، ويؤهله للمنافسة في سوق العمل. يناقش البحث إشكاليات التربية والتعليم من حيث التخطيط والتنظيم والأداء والمحتوى، وأيضاً يقترح رؤية مستقبلية واضحة للإصلاحات الضرورية للقطاع التربوي.

يتوزع هذا البحث على عدد من الفقرات، الأولى تتضمن عناصر البحث(مشكلة وأهمية وأهداف ومصطلحات ومنهجية) في حين تتضمن الفقرة الثانية التحديات التي تواجه قطاع التربية والتعليم، وأيضاً بيان دور التربية والتعليم في التنمية البشرية ،ثم

الجانب الميداني ويتضمن عدة محاور الأول، عرض البيانات الأساسية، والثاني محور التنظيم والتخطيط، والثالث محور الأداء، وعرض نتائجها، فضلا عن التوصيات والمقترحات مع بلورة رؤية مستقبلية لمسار هذا القطاع الحيوي.

ثانيًا- مشكلة البحث:

التعليم يُحدث اثراً مميزاً في تقدم المجتمع، فهو يؤهل الرأسمال البشري لتحقيق تنمية شاملة لكل قطاعات المجتمع، ويذهب باتجاه تحقيق الأهداف الحضارية والإنسانية له، يضاف إلى ذلك أن أثر التربية والتعليم في عصر التقنيات الحديثة اكثر حيوية اذا ما توافق معها واستثمرها بشكل جيد، ويؤدي دوراً معرقلاً للتنمية عندما يكون متخلفاً وتقليدياً، وبهذا يبقى المجتمع متخلفاً عن ركب الحضارة.

يتأثر قطاع التربية والتعليم في مجتمعنا، بإشكالات متعددة منها ضعف الاستقرار السياسي وبناء الدولة، وغموض فلسفة الدولة في التعاطي مع الجوانب التربوية ومستوى الفساد الإداري والمالي، وهذا اثر بشكل كبير في جعل المؤسسات التربوية تأخذ استقلالها العلمي والإداري، وربط هيكلية المؤسسات وتنظيمها بأجندات سياسية وحزبية مما فسح المجال للاستحواذ على المسؤوليات والمناصب، وادى إلى تراجع وتحطم قدراتها وتحويل رسالتها إلى غير أهدافها الحقيقية، فضلاً عن خضوع القطاع التربوي إلى مؤثرات خارجية، تتدخل على الدوام في طبيعة رسالتها العلمية وربما المناهج السائدة لا تواكب المستجدات العصرية ، وبالتالي تكون مخرجاتها قاصرة على إعداد جيل على درجة من الكفاءة والقدرة ، بل اقتصر الإعداد على ملئ الفراغ الوظيفي وربما بحد ادنى من المعرفة التقليدية(مضر، ٢٠٠٧،ص١٣٢).

إن التربية والتعليم هي عملية ديناميكية سريعة ومتعاقبة، وان لم تسير في اطار نظام حيوي، فإنها سوف تصبح متخلفة ومنكفئة، بل تتحول لأداة اجتماعية تسحب نحو التخلف والجمود، كما أن كثيراً من الدراسات وأراء الباحثين والمفكرين يعزون سبب تخلف مجتمعاتنا إلى تخلف أنظمتنا التربوية والتعليمية، وضعف مؤسساتها كونها أصبحت عاجزة عن صناعة المورد البشري المتمكن، وحماية منظومة القيم الاجتماعية(حامد بن احمد،٢٠١١،ص٧٠)، ومن صور الخلل في نظامنا التربوي، الفجوة الموجودة بين الجانب الاكاديمي والجانب المهني في مخرجات التعليم، واستمرت هذه الفجوة بالاتساع إلى الوقت الحالي.

وهنالك شواهد عمقت وعززت إدراكنا بمشكلة البحث تدخل في صميم القطاع التربوي، وهي على النحو الآتي:

- تكمن مشكلة البحث في ضعف المؤسسات التعليمية والتربوية وعدم فاعليتها، واعتمادها على وسائل وأنظمة تقليدية جامدة لا تتفق مع روح العصر، ونرى أن من أهم عوامل تخلف بعض المجتمعات، عدم اتباعها التطورات التي حدثت في أنظمة التربية والتعليم في الدول المتقدمة، وعدم إدخال مبادئ التعليم المفتوح والمستمر، ولاسيما على الأفراد العاملين، كما أن مستوى الإنفاق لم يرتقِ إلى المستوى الذي يلبي متطلبات ومخرجات هذا القطاع.
- التدهور الحاصل في نوعية التعليم الناجم عن الانخفاض الحاصل في تموين القطاع التربوي، وتدهور البنية التحتية والنقص الحاصل في المستلزمات، العراق يتذيل الدول في الإنفاق على التربية والتعليم، حسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وهنالك من يرى أن الإنفاق في الدول النامية ينحصر لمصلحة رواتب الموظفين وبدون الاهتمام لتطوير مستلزمات التعليم الأساسية كالمختبرات وغيرها(نزار ،٢٠١٢، ص٢٠١٤). .

- عدم كفاءة الإدارة التربوية والناجم من ضعف التخطيط العلمي، والنقص الحاصل في تدريب الملاكات التربوية، وعدم اختيارها على أساس التخصص والكفاءة، رداءة البنى التحتية، يشير التقرير الوطني للتنمية البشرية عام(٢٠١٤م) إلى وجود(٤٩٧)مدرسة طينية و(٥٥٠٢) مدرسة ذات دوام مزدوج وثلاثي و(١٩٧٢) مدرسة ذات بنى تحتية لا تلبي متطلبات التعليم والتدريس(جمهورية العراق/وزارة التخطيط،٢٠١٤،ص٨١).
- قد تنشأ أزمة التعليم وتحدياته في بيئة النظام السياسي والمجتمعي المضطرب وغير المستقر، خاصة عندما تظهر اللامبالاة في التعامل مع هذا القطاع، وهذا بالتأكيد يعرقل أهداف التعليم وفلسفته، ويحولها إلى أداة تكريس الفساد منها سوء توزيع الملاكات التربوية والمحسوبية في عملية التعيين وحصل قطاع التربية والتعليم في العراق على درجة(٦٦%) في معدل الفساد في دراسة أجراها الباحث حسن فارس عبود عام ٢٠١٤(حسن،٢٠١٤،ص١٨٤).
- التسرب من الدراسة وغياب التقويم والمتابعة لهذه الظاهرة، تشير الدراسات أن(٦٠٠-٨٠٠) ألف طفل تركوا مقاعد الدراسة، وتشير الإحصائية أن نسبة الأمية بين سكان الريف (٣٩%)،وبين النساء (٤٧%).(ابراهيم،٢٠١٤،ص١٨١).
- جمود المنهج الدراسي وافتقاره إلى التحليل والاستنتاج، والتوافق مع احتياجات سوق العمل، وغياب التفاعل مع البيئة الدولية والإقليمية لغرض الإفادة من التطورات والخبرات العلمية. وبما أننا سنركز على واقع التربية والتعليم في مجتمعنا وان مشكلة الدراسة ماهي إلا مجموعة تساؤلات يروم الباحث إيجاد أجوبة وافية لها، وبالتالي فإن هذا الموضوع يشير إلى مجموعة أسئلة يمكن إجمالها على النحو الآتي:

- هل النظام التربوي والتعليمي متأخر على وفق التصورات والمشاهدات والمؤشرات الإحصائية؟
- ابرز التحديات والمعوقات التي تحول دون تقدم القطاع التربوي؟
- أيمكن صياغة رؤية مستقبلية للنهوض بهذا القطاع الحيوي؟

ثالثًا- أهمية البحث:

أهمية بحثنا تأتي من أهمية الموضوع وأهمية المرحلة الحاسمة التي يمر بها القطاع التربوي، بفعل التحديات التي تواجهه والتي ترتب عليها تداعيات حجمت كثيراً من أجل النهوض بهذا القطاع، مما يستوجب توجيه الدراسات نحوها، لتحقيق مخرجات للنظام التربوي تكون نافعة ومنتجة للمجتمع وقادرة على تهيئة عناصر كفؤة تسهم في بناء وتطور المجتمع، فضلا عن أن أهمية بحثه تكمن بالآتي:

- ~ تفيد هذه الدراسة في إلقاء الضوء على واقع التربية والتعليم في مجتمعنا.
- ~ تفيد هذه الدراسة المساعدة في عملية انتقاء وتحديد أهم الوسائل والأدوات لتطوير وإنماء منظومة التربية والتعليم.
- ~ تبني رؤية مستقبلية لتحسين واقع التربية والتعليم وتجديد مخرجاتها وآفاقها المستقبلية.

رابعاً- أهداف البحث:

١- تشخيص واقع التربية والتعليم وتحديد مفاصل الضعف التي تعيق هذا القطاع عن إداء رسالته.

٢- السبل للتغلب على المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع التربوية؟
٣- الخروج برؤية مستقبلية للتربية والتعليم لضمان تنمية القدرات والمهارات والنهوض بهذا القطاع.

خامساً- مفاهيم ومصطلحات:

١- **التعليم:** يعرف بانه عملية يتم على وفقها بناء الفرد ومحو الأمية في المجتمع، وهو المحرك الأساس في تطور الحضارات، ومحور قياس تقدم ونماء المجتمعات، فتقييم تلك المجتمعات على حسب نسبة المتعلمين بها، كما ويعرف التعليم هو نقل المعرفة والقيم والمهارات من المعلم إلى الشخص المتعلم، وهو لا يقتصر على مدة عمرية محددة من حياة الفرد، أو بمكان جغرافي محدد والتعليم أداة بواسطتها يثقف الأفراد فكريا وتقنياً، فهو وسيلة فعالة للارتقاء الاجتماعي، ومن ضروريات الحياة فهو حق من حقوق الأنسان وجوهر عملية التنمية(Lahay abdul Hussein 2008,p103).

٢- **التربية:** تشير إلى العملية التي بموجبها اكتساب المعرفة وتنميتها، وتنمية المهارات والقدرات العقلية والشخصية بواسطة التعليم، فهي عملية تمكن المجتمعات من أن تنقل أهدافها ومعارفها لأجيالها القادمة للمحافظة على كيانها وتجديد تراثها، أما على مستوى الفرد فالتربية تعمل على جعل الأفراد أعضاء صالحين في مجتمعاتهم، وليسهموا في تغيير وتطوير مجتمعاتهم(احمد،٢٠١٤،ص١٩)

إن التربية اعم وأشمل من التعليم، فالتعليم بكل مؤسساته أداة من أدوات التربية، ويقصد بالتعليم على تحصيل المعرفة وتنميتها، إما التربية فتشمل جميع جوانب شخصية الفرد، وهنالك فرق على مستوى المؤسسات أيضاً، فالمؤسسات التربوية أوسع فهي تضم مثلاً الأسرة ودور العبادة والمنتديات الثقافية، ومراكز الشباب وغيرها، أما مؤسسات التعليم فهي مقتصرة على المدارس وما شاكلها (احمد، المصدر السابق،ص٢٠).

سادساً- منهجية البحث:

يتبع البحث منهجاً وصفياً تحليلياً، ينطوي على وصف الحقائق الاجتماعية مثلما هي، ومن ثم ادراك وتعليل تلك الحقائق المدروسة بطريقة استقرائية، وبالاعتماد على الإحصاءات الرقمية والبيانات الميدانية للإلمام بكل عوامل وتفاصيل المشكلة التي قامت عليها هذه الدراسة، وصولاً إلى إجابات شافية عن تساؤلات الدراسة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف الدراسة.

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولاً: التحديات التي تواجه قطاع التربية والتعليم:

مؤشرات التربية والتعليم تتضمن توزيع نسبة الأمية في المجتمع والانخراط في التعليم الأساس ونسبة الاستمرار في السلم التعليمي، وصولا إلى المعاهد والجامعة والتعليم المهني، وتشمل أيضاً نسب ما يصرف على التعليم من مجمل دخل الدولة وميزانيتها.

التربية والتعليم هو الهدف الأهم والأسمى في حياة الشعوب والأمم، التعليم يعد من مرتكزات التنمية وهذا موثق في العديد من الأدبيات وعلى مختلف التخصصات العلمية ذات الصلة، وقد حصل التعليم على حيَز كبير من الاهتمام في برامج الأمم المتحدة للتنمية، وأدركَ المفكرون والمعنيون بوعي تام، الدور المهم والبارز للتعليم فهو بمثابة المصنع الذي يؤهل الرأس المال البشري، الذي تعتمد عليه تطور وتنمية المجتمعات البشرية وحفظ ثقافتها وتجديدها.

إن أزمات ومشاكل التربية والتعليم على العموم تحدث نتيجة تراكم عدة مؤشرات تحيط بالنظام التربوي والتعليمي، أو نتيجة خلل طارئ يؤثر على سير عمل ذلك النظام، فيحدث نوعاً من التناقض بين النظام التربوي والتعليمي وفلسفة المجتمع، أو بين أجزاء النظام التعليمي نفسه، أو بينه وبين المتغيرات الخارجية، مثلاً عدم مواكبة النظام التعليمي للمتغيرات التقنية أو السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة به(خالد،٢٠١١،ص٤٧).

وهنا يمكن ذكر جملة معوقات تواجه التربية والتعليم في مجتمعنا وهي على النحو الآتي:

١- انتقاء الكفاءات الإدارية والقيادية في قطاع التربية والتعليم في الغالب يتميز بصبغة تقليدية يتم اختيارها على أساس معايير ذاتية وشخصية، متجاوزاً بذلك معيار التخصص والكفاءة.

٢- التربية والتعليم تخضع للنظام المركزي، فتشريع القوانين والتوجهات المتعلقة بالنظم التربوية والتعليمية، تأتي من الأعلى إلى الأدنى، بعض هذه القوانين والتعليمات وحتى المناهج تخضع للتبديل والحذف والإضافة بعشوائية مستمره، لذلك أصبحت لا تركز على تنمية الخبرات والمهارات الحياتية العامة، وربما تقوم على مقاصد استحداث مناصب ومواقع وظيفية حكومية لتلبية مبدأ المحسوبية والمنسوبية، أو توسيع مؤسسات ذات طابع نفعي.

٣- الانخفاض الحاصل في تموين التعليم، وتدهور البنية التحتية، والنقص في المستلزمات.

٤- إن استقلالية العملية التربوية التعليمية هام في إظهار القيمة التي يلتقي لديها كل شيء مباشرة لصالح الحضارة الخلابة، حيث يزدهر التعليم وتنعكس نتائجه على بناء وتطور المجتمع، كون التعليم منظومة خبرات أكاديمية واهتمامات طلابية راغبة بالتعلم والبحث، وهذا يتحقق عندما يظهر القائمون على الحكم والسلطة اهتماماً كبيراً في التعليم، وعدم تحويله إلى أداة لتكريس الفساد واللاموضوعية.(أبو هلال،١٩٩٨،ص٨٤).

٥- النقص الحاصل في تدريب الملاكات التربوية، ونقص مستلزمات عملية التعلم مثل المكتبات والوسائل التعليمية، فضلاً عن عدم التناغم بين الجانب النظري والتطبيقي.

٦- ضعف التخطيط العلمي، فضلاً عن التصورات الاستراتيجية الهشة التي تخضع لها فلسفة التربية والتعليم فيما يتعلق بأعداد الطلبة الكمي دون التركيز على النوع أو حاجة المجتمع.

٧- اتساع ظاهرة المدارس الأهلية، وصعود الخط البياني للتسرب مع التراخي في ممارسة الضغط المدرسي خاصة فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الأساتذة والطلبة وترسيخ ثقافة القيم الإنسانية.

ثانياً- دور التربية والتعليم في التنمية البشرية:

التعليم هو عملية صناعة الأجيال، وان استثمار هذا النوع من الصناعة هو افضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة، لأنَ المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بكوادر وقيادات تربوية.

التعليم لا يقتصر دوره على المجال المعرفي القائم على التدريس والتعليم، والذي يقوم بدوره بنقل المعرفة إلى أجيال المستقبل، فيمتد دوره إلى المجال الاجتماعي بمعنى المساهمة بفعالية وإيجابية في تلبية حاجات الفرد والمجتمع الآنية والمستقبلية من مِلاكات بشرية ذات تخصصات في مجالات متنوعة، وهذا يفترض تشخيص المشاكل وتحديد الحاجات والمهارات والأولويات التي يواجهها المجتمع حتى يسهل معالجتها، وهذا يدلل أهمية ما يمكن للتعليم أن يفعله في تطوير المجتمع على مختلف الأصعدة، وما يمكن أن يفعله للبيئة التي فيها(مجدي،٢٠٠٠،ص٣٦) وعليه فإن دور التربية والتعليم في المجتمع، لا يقتصر على إعداد الطالب الإعداد السليم ليكون مواطناً صالحاً خادماً لوطنه بالشكل الأمثل ومنافساً رابحاً في أسواق العمل، بل يتعدى ذلك ليجعل التربية والتعليم على وفق مؤسساتها أحد أهم المداخل في تنمية المجتمع بجميع النواحي، وهذا يتطلب تغيير الأسس التقليدية التي يرتكز عليها التعليم، والاستجابة للمتغيرات العصرية عن طريق استحداث برامج جديدة ومرنه تلبي متطلبات تطوير مهارات الموارد البشرية .(United Nations Development Program,2002,p.6)

يمكن القول إن واقع القطاع التربوي في مجتمعنا، أظهر إشكالات عديدة، مما يعني ضرورة إزالة المعوقات التي تقف حائلة دون الانخراط بالنشاطات التعليمية والتطوير المستمر في جميع هيئات ومؤسسات المجتمع وهذا يتطلب إجراء تقويم للعملية التعليمية من خلال إعادة النظر في أساليب التدريس والتعليم في المراحل التعليمية المختلفة، وخاصة المراحل الأساسية، إذ ينبغي التخلص من أساليب التعليم التلقيني واطلاق العنان للتفكير والتأمل والأبداع.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

أولاً– البيانات الأولية: عرض البيانات الاولية للعينة والتي تُعد ذات أهمية بالغة للبحث العلمي للوقوف على الواقع الحقيقي للقطاع التربوي من خلال استجابة افراد العينة حول موضوع الدراسة.

١– النوع الاجتماعي(الجنس): يعد مفهوم النوع الاجتماعي من المفاهيم الحديثة في ادبيات الامم المتحدة، ويعرف بأنه الادوار المحددة اجتماعياً لكل من الرجل والمرأة، فضلاً عن المسؤوليات التي يحددها المجتمع لكلا الجنسين، ويشير مفهوم النوع الى الصورة التي ينظر بها المجتمع للأفراد من كلا الجنسين والى الاسلوب الذي يتوقعه منا في التفكير والتصرف، وقد يرجع السبب الى اسلوب تنظيم المجتمع، وليس الى الاختلافات البيولوجية بين الافراد (ابتسام،٢٠١٥،ص١٢٣)، ويعد النوع الاجتماعي من المتغيرات الديموغرافية الأساسية في دراسة الأداء والتنمية.

جدول رقم (١) يبين النوع الاجتماعي(الجنس) لأفراد العينة

النوع او الجنس	التكرار	%
ذكور	٥٧	%٥٧
اناث	٤٣	%٤٣
المجموع	١٠٠	%١٠٠

تشير بيانات جدول النوع، الى أنَ نسبة المبحوثين (٥٧%) من الذكور، وان نسبة الاناث(٤٣%)، ويرجع السبب الى تواجد الذكور في مقرات عملهم(مدير قسم، مشرفون تربويون، مدراء مدارس) مع تواجد مديرات المدارس بدرجة اقل، علماً ان عملية جمع البيانات واجهت صعوبات كثيرة كونها اجريت في وقت انتشار وباء كورونا، وخضعت الحالة الى اجراءات احترازية غير مسبوقة.

٢-المنصب الوظيفي:

جدول رقم(٢) يبين المنصب الوظيفي للمبحوثين

المنصب	التكرار	%
معاون مدير عام	١	%١
مدير قسم	١٣	%١٣
مدير مدرسة	٢٠	%٢٠
مشرف تربوي واختصاص	٢٦	%٢٦
مدرس	٢٣	%٢٣
معلم	١٧	%١٧
المجموع	١٠٠	%١٠٠

تشير بيانات جدول(٢) الى أن عينة البحث شملت مناصب ومواقع في اطار قطاع التربية والتعليم، وقد عمد الباحث الى اختيار مناصب يشغلها افراد مهمين على صعيد التربية والتعليم، لغرض تشخيص الواقع التربوي وبيان عوامل القوة والضعف والتوجهات المستقبلية، فقد شكلت أعلى نسبة من المشرفين التربويين والاختصاص بلغت(٢٦%)، وتليها نسبة المدرسين(٢٣%)، ثم جاءت نسبة (٢٠%) ممَن هم مدراء مدارس، (١٧%) يشغلون منصب معلم، وجاءت نسبة (١٣%) من يشغل منصب مدير قسم، و(١%) منصب معاون مدير عام، والنتيجة طبيعية ومنطقية ان نستطلع آراء حلقات ومناصب ادارية وفنية.

٢-عدد سنوات الخدمة:

عدد سنوات الخدمة	التكرار	%
٥-٩	١٢	%١٢
١٠-١٤	٣٥	%٣٥
١٥-١٩	٣٢	%٣٢
٢٠-٢٤	١٠	%١٠
٢٥-٢٩	٧	%٧
٣٠-٣٤	٤	%٤
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يتضح لنا على وفق بيانات جدول (٣) ان (٣٥%) لديهم خدمة وخبرة وظيفية تتراوح بين (١٠_١٤) سنة، وتليها نسبة(٣٢%) تتراوح خبرتهم(١٥-١٩) سنة، في حين شكلت نسبة (١٢%) للذين تتراوح خدمتهم وخبرتهم(٥-٩) سنوات، وتليها نسبة(١٠%) لسنوات الخبرة (٢٠-٢٤) ثم (٧%) للسنوات التي تتراوح بين(٢٥-٢٩) وادنى هذه النسب(٤%) للذين تتراوح خدمتهم(٣٠-٣٤) سنة.

عموماً نستطيع القول إنَ عدد سنوات الخبرة والخدمة للمبحوثين كافية وتؤهلهم لقياس اتجاهات القطاع التربوي وتشخيص مساره ومعوقاتهُ.

المحور الأول– محور التخطيط والتنظيم:

ت	الفقرات	المستوى	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
		الرمز	٥	٤	٣	٢	١		
١	يفتقد القطاع التربوي الى سياسات تخطيطية ويدار من نخب غير مهنية	العدد	٣٧	٣٦	١٣	١١	٣	٣,٩٣	%٧٨,٦
		النسبة %	٣٧ %	٣٦	١٣	١١	٣ %		
٢	القوانين الاستثنائية والمؤقتة(اعطاء اكثر من دور امتحاني، إعادة المرقنة قيودهم، تغيير المناهج) يرجع الى ابعاد سياسية واجتماعية	العدد	١٩	٤٩	١١	١٥	٦	٣,٦	% ٧٢
		النسبة %	١٩ %	٤٩	١١	١٥	%٦		
٣	فلسفة الدولة جادة وكفوءة في مكافحة رداءة التعليم	العدد	٩	١٢	١٦	٤٨	١٥	٢,٥٢	%٥٠,٤
		النسبة %	٩ %	١٢	١٦	٤٨ %	١٥		
٤	آلية تطبيق قانون الزامية التعليم تسيرعلى وفق ما مخطط لها	العدد	١٢	١٩	١٥	٤٢	١٢	٢,٧٧	% ٥٥,٤
		النسبة %	١٢ %	١٩	١٥	٤٢ %	%١٢		
٥	تأهيل الملاكات التعليمية والتدريسية من خلال(دورات، ورش، عقد ندوات)تدريبية وتأهيلية لزيادة التراكم المعرفي والاداري	العدد	٣٦	٣٥	١٣	١٠	٦	٤,٠٥	% ٨١
		النسبة %	٣٦ %	٣٥	١٣	١٠	%٦		
٦	التوسع التعليمي في قطاع التربية والتعليم كمي وليس نوعياً	العدد	٣٥	٤٣	١٠	٧	٥	٤,١	%٨٢
		النسبة %	٣٥ %	٤٣	١٠	٧	٥ %		
٧	جمود المنهج الدراسي وافتقاره للتحليل والاستنتاج وخضوعه الى آلية التبديل والحذف والاضافة العشوائية وألاهداف	العدد	٣٤	٣٩	١٢	٩	٦	٣,٨٦	% ٧٧,٢
		النسبة %	٣٤ %	٣٩	١٢	٩	٦ %		
٨	يلتزم الملاك التربوي بأخلاقيات المهنة والاحساس بالمسؤولية تجاه المهنة والمجتمع	العدد	٢٤	٣٩	١٦	١٣	٨	٣,٥٨	% ٧١,٦
		النسبة %	٢٤ %	٣٩	١٦	١٣	٨ %		
٩	تدني مخرجات التعليم ناجم من الانخفاض الحاصل في تمويل القطاع التربوي	العدد	٢٣	٥٥	٧	١٣	٢	٣,٨٤	% ٧٦, ٨
		النسبة %	٢٣ %	%٥٥	٧	١٣	٢ %		
١٠	هنالك تمسك بآلية قياس الاداء ومعايير ضمان الجودة بالعملية التربوية	العدد	١٢	٢٧	٢٧	٢١	١٥	٢,٩٦	٥٩ ,٢

		النسبة	١٢ %	٢٧	٢٧	٢١	١٥%	

- أظهرت نتائج الفقرة (١)/ يفتقد القطاع التربوي الى سياسات تخطيطية ويدار من نخب بعضها غير مهنية،/ان نسبة ٣٧% من المبحوثين إشارة إلى خيار موافق جداً، اما ادنى نسبة فكانت على خيار غير موافق جداً وشكلت نسبتهم (٣%)، وبلغ الوسط المرجح (٣,٩٣)، والوزن المئوي(٧٨,٦%)

إن التربية والتعليم هي عمليات ديناميكية سريعة ومتعاقبة وان لم تسر في اطار نظام حيوي وسياسة تخطيطية مصممة بكفاءة، فإنها سوف تصبح متخلفة، وتتحول الى اداة اجتماعية تنحدر نحو التخلف والجمود، تدلل النتائج ان عنصر التخطيط التربوي والتعليمي يقوم على صيغ تقليدية، ان لم يكن عنصر شبه مفقود، فهنالك تحييد لكل مرحلة بصورة بعيدة عن المرحلة القادمة ويسودها عدم استقرار تنظيمي وغياب تراكم العملية التطورية وعدم استثمار تجارب الدول الناجحة(رشا، بدون تاريخ نشر،ص٣١٣)، ان السياسة التخطيطية شأنها شأن أي فعل مجتمعي لا تتم الا في وسط مجتمعي حاضن لها ويمدها بفلسفته وأفكاره، أي إنه لا يوجد مجتمع لديه مؤسسات تعليمية رسمية من دون سياسة تخطيطية وتعليمية ، وتعرف السياسة التخطيطية بأنها مجموعة القرارات والقوانين والتشريعات التي تنظم العمل التربوي والتعليمي، وان هذه الضوابط جاءت نتيجة جهود علمية منظمة لتوجيه القرارات والمسارات داخل النظام التعليمي لتطويره بما يحقق الاهداف التربوية المنشودة(ابتسام حاتم،٢٠٠٢،ص١٣) تدلل نتائج الفقرة (١) ان عنصر التخطيط التربوي والتعليمي يقوم على صيغ تقليدية، ان لم يكن عنصراً شبه مفقود، فهنالك تحييد لكل مرحلة بصورة بعيده عن المرحلة القادمة، في تخبط وعدم استقرار تنظيمي واضح وغياب تراكم العملية التطورية وعدم استثمار التجارب الدولية الناجحة، جعل صورة القطاع التربوي في العراق تدور في حلقة غير مكتملة، والجدير بالذكر أنَ مركزية القطاع التربوي والناجم عن السيطرة المحكمة على فعاليات النظام التربوي كافة وانفراد الدولة في ادارة شؤون التربية والتعليم بدون تدخل او مشاركة المؤسسات المجتمعية فضلاً عن انحسار ثقة المجتمع بنوعية التعليم(محمدابوطة،٢٠٠٨،ص٥٩)، فضلاً عن عدم كفاءة الادارة التربوية والناجم عن ضعف التخطيط العلمي المبرمج، مع غياب التنسيق بين مراكز القرار والادارة الفرعية، بسبب مركزية الادارة، علاوةً على الخروقات المتكررة في اختيار العاملين في مواقع الادارة وعدم التمسك بمعايير الكفاءة والاختصاص بسبب طبيعة المحاصصة والمحسوبية السائدة وايضاً تعاني مؤسسات الدولة من بيروقراطية عالية وجميع الصلاحيات محصورة بين السلطة ومراكز القرار كما إن ملامح السياسات التخطيطية تعاني من فشل في تحقيق اهدافها المرسومة في ظل الاوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد، وما تواجهه الدولة من ازمات وتحديات وهي في حالة تزايد وعجز الحكومة على تجاوزها وهذا سيؤدي في النهاية الى فشل في ايجاد وتطبيق السياسات التخطيطية

- أظهرت نتائج الفقرة(٢)/ القوانين الاستثنائية والمؤقتة "اعطاء اكثر من دور امتحاني، إعادة المرقنة قيودهم، تغيير مناهج، يرجع الى ابعاد سياسية واجتماعية"/ ان نسبة (٤٩%) من المبحوثين أجابوا على خيار موافق، ونسبة(٦%) اجابوا على خيار غير موافق جداً وبلغ الوسط المرجح(٣,٦) في حين بلغ الوزن المئوي(٧٤%) ان خضوع قطاع التربية والتعليم وعبر قوانين وتعليمات تصدر من الما فوق، ربما يجعل هذه القوانين والتعليمات ذات طابع وقتي لا ينسجم كثيراً مع معطيات الواقع الاجتماعي والتربوي، لذا نرى هذه التعليمات والقوانين والمناهج تخضع للتبديل والحذف والاضافة بعشوائية مستمرة، لذلك اصبح القطاع

التربوي لا يركز على تنمية الخبرات والمهارات الحياتية العامة فهي عملية اعداد للوظيفة الحكومية بصورة كبيرة بعد عام ٢٠٠٣ تكررت قرارات تصدر من وزارة التربية بخصوص منح اكثر من دورين للراسبين والمكملين في الامتحانات الوزارية، ومهما كانت الاسباب التي تكمن خلف اصدار هذا القرار فأن هذه العملية بدأت تربك العمل التربوي والتعليمي بصورة كبيرة، وتخرجه عن مساراته العلمية الرصينة، اهمها اتكالية الطلبة وعدم اعطاء الاهتمام الكافي لدروسهم اليومية والانضباط المدرسي، لإدراكهم ان الوزارة سوف تقوم بمنحهم امتحان دور ثالث او دخولاً شاملاً في الامتحانات الوزارية، من جانب اخر فإن قرار منح اكثر من دورين في الغالب يأتي متأخراً ويربك عمل المدارس والمدرسين من ناحية تعطيل الدوام في بعض تلك المدارس لغرض اعادة إجراء الامتحانات.

إن الدافع الرئيس لهذه القرارات هو سياسي بحت، فقد بدأ الوزراء المعينون ووكلاؤهم والمناصب المحيطة بهم عادةً باستعمال قضية الادوار الاضافية او الدخول الشامل في الامتحانات كدعاية انتخابية تساعدهم على كسب استحسان فئة الطلاب وعوائلهم من ثم كسب اصواتهم الانتخابية ولاسيما أن نسبة النجاح في الغالب تأتي متدينة(تقرير التنمية البشرية،٢٠١٦،ص٢٣٤) كل ما تقدم من اصدار هذه القرارات نابع من ضعف التخطيط التربوي والتعليمي بالاعتماد على القرارات الفردية غير المدروسة.

- أظهرت نتائج الفقرة (٣)/ فلسفة الدولة جادة وكفوءة في مكافحة رداءة التعليم/ اظهرت النتائج إن (٤٨%) اجابوا على خيار غير موافق، وجاءت نسبة (٩%) اجابوا على خيار موافق جداً، وبلغ الوسط المرجح (٢,٥٢) والوزن المئوي (٥٠,٤%) تظهر نتائج المبحوثين أن تدهور القطاع التربوي في مجتمعنا، يرجع الى الاهمال الحكومي لهذا القطاع، وهذا ما تلمسهُ من الواقع التربوي والتعليمي في مدارسنا، من تراجع في مستوى الطلبة ومستوى الاداء لدى الملاكات التربوية، ومخرجات العملية التعليمية مازالت بعيدة عن احتياجات المجتمع وسوق العمل ومن مظاهر *الاختلالات التي ترافق العملية التعليمية على صعيد التعليم الحكومي، زيادة اعداد الطلبة بصورة كبيرة لا تتناسب مع اعداد الملاكات التعليمية، أي ان اعداد الملاكات في هذا القطاع لا يسير بصورة متوازنة مع زيادة اعداد الطلبة، ومن جانب آخر ليس هنالك توازن بين اعداد الطلبة وبين اعداد الابنية المدرسية، فأصبحت مدارس كثيرة تمارس الدوام المزدوج بل وحتى الدوام الثلاثي وهذا بالتأكيد يؤدي الى تدهور جودة التعليم، وممكن ان نشير الى بعض مظاهر الاهمال الحكومي لعل أبرزها.
- ضعف الدعم الحكومي لهذا القطاع، إذ بلغت نسبة الانفاق العام على هذا القطاع من الموازنة العامة للدولة ما نسبته (٧,٤%) وهذه النسبة في مجملها تدفع كرواتب للملاكات التعليمية والادارية.
- ضعف في البنى التحتية لقطاع التربية، ولاسيما في أعداد المدارس مما فرض اللجوء الى الدوام المزدوج او الثلاثي.
- مازالت الامية تشكل العائق الاكبر في منظومة البناء التربوي والمعرفي اذ بلغت النسبة لدى الاناث (٢٨,٥%) في حين لدى الذكور (١٤%)، وكذلك هناك تفاوت في نسب الامية بحسب البيئة اذ بلغت(٣٠,٥%) في الريف يقابلها (١٦,٦%) في الحضر (وزارة التخطيط، خطة التنمية،للاعوام،٢٠١٨_٢٠٢٢).
- كثرة تغيير المناهج الدراسية وبصورة مستمرة وبدون تخطيط مسبق ودون مراعاة لعقلية الطالب ومستوى ادراكه
- فقرة ٤/ آلية تطبيق قانون الزامية التعليم تسير على وفق ما مخطط لها/ اظهرت نتائج هذه الفقرة إن نسبة (٤٢%) من المبحوثين أجابوا على خيار غير موافق، بينما شكلت نسبة ممن اجابوا على خيار موافق جداً(١٢%) وبلغ الوسط المرجح(

٢,٧٧%) والوزن المئوي(٥٥,٤%) لاشك ان الوعي الاجتماعي والتعليمي للأسرة والمجتمع يلعب دوراً في استمرار التحاق الطلبة والمتعلمين في المدارس وتنتهج الدول سياسات تعليمية شأنها شأن أي فعل مجتمعي لا تتم الا في وسط مجتمعي حاضن لها ويمدها بفلسفته وافكاره، وتعرف السياسة التعليمية "بأنها مجموعة القرارات والقوانين والتشريعات التي تنظم العمل التربوي والتعليمي وان هذه الضوابط جاءت نتيجة جهود علمية منظمة لتوجيه القرارات والمسارات داخل النظام التعليمي لتطويره بما يحقق الاهداف التربوية المنشودة(ياسين واخرون،٢٠١٣،ص١٣٣) وفي الاعم الاغلب تفرض الدول قوانين التعليم الالزامي ومن ضمنها العراق، اذ يحتم على الاسر ارسال ابنائهم لتلقي التعليم والمعرفة، وهنا يكون التركيز في بداية الامر على الاطفال والمراهقين في مسألة التعليم ومسؤولية حصول الفرد على مستوى معين من الكفاءة في القراءة والكتابة هي مسؤولية الحكومة بأسناد العائلة، كما ان الدول ترى في المدارس الفرصة المناسبة لغرس قيم النظام والتربية والمواطنة الصالحة وتنشئة الجيل، وهم ما يزالون في عمر يسهل التأثير عليهم، ان التزام الدولة بتوزيع فرص الحياة للأفراد يستند بقوة على فلسفة التعليم وتوجهات الدولة، وبالرجوع إلى المعطيات الاحصائية للفقرة ٤ نرى هنالك تراجعاً في اليات تنفيذ قانون التعليم الالزامي وهذا بطبيعة الحال ناتج من طبيعة التداعيات والاختلالات المجتمعية التي مر بها المجتمع وممكن اجمالها بما يأتي:

- تركت الحروب والازمات التي مر بها المجتمع العراقي آثاراً سلبية في كل جوانب الحياة وفي مقدمتها الجانب التربوي ومنها ضعف نسبة التحاق الطلبة في المراحل الابتدائية، وان مخرجات هذه المرحلة هي الاخرى قليلة والتي تنتقل الى المرحلة المتوسطة، وهذا يدل على وجود هدر في الفرص التعليمية، واشارت احدى الدراسات ألى أن محافظة الأنبار سجلت اقل معدل التحاق في المراحل الابتدائية في عموم العراق إذ بلغت (٧٢,١%) اما الالتحاق الى مدارس المتوسطة وهي الاخرى سجلت نسبة منخفضة ٢٩,٣%) وهذه النسبة تذيلت نسبة المحافظات الأخرى(وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية،٢٠١٥)
- كان العراق اول بلد عربي خالي من الأمية، اما اليوم تشير التقديرات الرسمية ان عدد الاميين في العراق تجاوز ٥ملايين واغلبهم من النساء(البرنامج الإنمائي، تقرير التنمية البشرية،٢٠١٦،ص٢٣٤).
- فقرة ٥(تظهر هذه الفقرة/ تأهيل الكوادر التعليمية والتدريسية من خلال(دورات، ورش، عقد ندوات) تدريبية وتأهيلية لزيادة التراكم المعرفي والإداري/أظهرت النتائج أن(٣٩%) من المبحوثين أجابوا على خيار موافق جداً، وجاءت الاجابة على خيار غير موافق جداً بنسبة(٦%)، وبلغ الوسط المرجح(٤,٠٥) والوزن المئوي(٨١%)، أن الدورات التدريبية والتأهيلية، هي نشاط مخطط له تهدف الى تنمية القدرات والمهارات الفنية والسلوكية للأفراد العاملين في المؤسسة، ينبغي ان تخضع له الموارد البشرية كونها ثروة مجتمعية تمتلكها الدولة والتي على اساس استثمارها لتلك الثروة يتحدد تقدمها ونجاحها ويعد التدريب والتأهيل للملاكات العاملة استثماراً بشرياً ضرورياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية(احمد،٢٠١٥،ص٤)، لتمكينهم من اداء فعال ومثمر يؤدي لبلوغ اهدافهم الشخصية اولاً واهداف المؤسسة العاملين بها بأعلى كفاءة وقدرة ممكنة ثانياً. ضرورة المشاركة المجتمعية في اطار الايمان المتزايد بأن التنمية البشرية هي احدى الدعائم الرئيسية للتنمية الشاملة بجميع ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا بطبيعة الحال يتيح في نتائجه مزيداً من الاندماج مع العالم الخارجي ويعزز من الانفتاح على الحضارات والثقافات بين المجتمعات(مجدي،٢٠٠٠،ص٣٦) وعن طريق مقابلة مع مدير الملاك التربوي وبعض المعنيين على الاشراف التربوي، تبين ان هنالك دورات تقام بين الحين والآخر لكنها لاتشتمل على كل العاملين في المؤسسة والسبب عدم توفر الامكانية. إن ابداع التدريسي يتمثل في قدرته على إثارة أفكار جديدة وغير مألوفة تطبق علمياً في حيز تخصصه مثلاً طريقة

عرض المحاضرة او التقويم او تصميم الوسائل التعليمية او ايجاد حلول للمشاكل العارضة(السيد حنفي،٢٠١٣،ص٢٨٢) وبذلك الاشتراك في الدورات التطويرية تجعل التدريسي ملهماً ومثيراً لأفكار الطلاب بالتنقيب والبحث عن الحقائق. ولتطوير وتأهيل الملاكات التربوية يتطلب اصلاح نظام تدريب الكوادر وآليات التدريب في اثناء الخدمة اهمية خاصة وهذا يتطلب اعادة تأهيل وبناء القدرات للملاكات والمراكز التابعة لها.

- فقرة ٦ تتضمن / التوسع التعليمي في قطاع التربية والتعليم كمي وليس نوعياً/ تظهر نتائج الفقرة ان(٤٣%) اجابوا على خيار موافق وشكلت اعلى نسبة، في حين من اجاب على خيار غير موافق جداً شكلت نسبتهم (٥%) بلغ الوسط المرجح (٤,١) والوزن المئوي (٨٢%)، ومعطيات الجدول تؤكد حقيقة قائمة ان مسار القطاع التربوي حافظ على النمطية التي تتميز بسيطرة الجانب الكمي على جانب النوعية والجودة. ان افتقار الطالب الى التأهيل المناسب بسبب التدهور الذي اصاب التعليم الابتدائي وما بعدها وما رافقه من عدم توفر فرص عمل مناسبة والناجم عن عدم وجود خطة منهجية لمواءمة التعليم ومخرجاته ، كما ان من مبررات التمسك بالتعليم الكمي دون الولوج الى الجانب التطبيقي العملي، هو نابع من ضعف الاعداد في التدريب والتأهيل للعاملين في القطاع التربوي فضلاً عن قلة الالمام بمهارات التقنيات التربوية الحديثة، الناجم عن ضعف الاطلاع على المستجدات والتطورات الحاصلة(علي حنوش،٢٠٠٠،ص٢٢١) وهذا بطبيعة الحال يقودنا الى القول بأفتقار سياسة قطاع التربية والتعليم في مجتمعنا، ويمتد ذلك حتى الى الدول النامية الى اسس بناء القدرات البشرية القائمة على اسس تربوية تهدف الى اعداد اجيال تتعامل مع الاوضاع الوطنية والاقليمية المتغيرة اضافة الى التأكيد على الهوية الوطنية والقيم الاجتماعية، ومن مؤشرات تراجع التركيز على التعليم النوعي وعدم كفاءته وفاعليته في الربط بين التعليم وسوق العمل، هو هنالك فجوة وضعفٌ في التلازم والتجانس في موضوع إعداد الافراد الخاضعين للتعليم وتأهيلهم بحيث يسهل عملية انخراطهم في العمل ولهذا وكما جاء في مسح آلية التشغيل، وقد شكل العاطلون عن العمل من حملة الشهادة الاعدادية فما دون (٨٠%) من إجمالي العاطلين عن العمل، وهذا هدر واضح للموارد البشرية العراقية إذ تزايد عدد التاركين لسوق العمل(فقدان فرص التعليم) وعدم قدرة سوق العمل على استيعابهم وهذا يتطلب التركيز على ايجاد عملية موائمة واصلاح وانسجام بين التعليم الكمي والنوعي لكي يكون التعليم هو المحرك المهم لتنشيط سوق العمل(عبد الباقي،٢٠١١،ص١٥). إذ إن اتخاذ الخطوات الجادة لتعزيز النوعية في التعليم والتأكيد من ان الطلبة سيحصلون على شهاداتهم وفق معايير اكاديمية تؤهلهم للاندماج بالمجتمع، وتوفر سوق العمل على وفق برنامج تنظمه الدول للتغلب على حالة البطالة بعد التخرج.
- فقرة ٧ تتضمن/ جمود المنهج الدراسي وافتقاره للتحليل والاستنتاج وخضوعه الى آلية التبديل والحذف والاضافة العشوائية/ جاءت اعلى نسبة (٣٩%) من المبحوثين الذين أجابوا على خيار موافق، وشكلت نسبة (٦%) للذين أجابوا على خيار غير موافق جداً، بلغ الوسط المرجح (٣,٨٦) والوزن المئوي (٧٧,٢%).

بعد المتغيرات المجتمعية التي خضع لها مجتمعنا العراقي، ظهرت في الأفق تحديات كثيرة تواجه العملية التعليمية، ولاسيما في التعليم الثانوي فما دون، ولعل ابرزها عدم مواكبة المناهج الدراسية السائدة في نظام التربية والتعليم للتطورات الدولية في هذا المجال، والاهم من ذلك التغيير المستمر للمناهج الدراسية وبدون خطة معدة سلفاً فضلاً الى عدم تأهيل المدرسين وضعف كفاءة بعض المعلمين لمواكبة هذا التغيير في المناهج، فمثلاً تغيير مناهج الرياضيات والقصور الكبير في قدرات وإمكانيات بعض المدرسين(annabaa Org) واستناداً الى المقابلات* مع المعنيين في الاقسام والمدارس والاشراف التربوي، اكدوا ان المناهج

الدراسية وطرق تدريسها تعتمد في الاساس على التلقين والحفظ والتكرار، دون الاهتمام بالتفسير والنقاش وتحريك عقلية الطالب باتجاهات مفيدة وعلى الرغم من اجراءات التعديلات المستمرة للمناهج والتي تتم في العادة من هيئات ولجان حكومية الا انها مازالت غير قادرة على انتاج عقليات ابداعية قادرة على التمييز بين الخطوات الجادة والكفؤة وبين ما هو سلبي في هذا الاتجاه، في الأعم الأغلب تكريس الطاعة العمياء، ومن الجدير بالذكر تم تغيير ما يزيد عن (٤١) منهجاً دراسياً منذ عام ٢٠٠٣- ٢٠١٠ من مجموع ١٦٧ منهجاً دراسياً من مناهج وزارة التربية العراقية، كما ان خطة الوزارة تقضي بتغيير جميع تلك المناهج بحلول عام ٢٠١١ في اعتراف وزاري صريح ان تلك المناهج متأخرة عن دول العالم(علي حنوش، مصدر سابق،ص٢٢٢) ان اجراءات التغيير في المناهج الدراسية، يبدو ايجابياً بالمنظار العام كونه يعمل على مواكبة المتغيرات العلمية التي تحصل في العالم اجمع وعلى مختلف العلوم ولكن تصبح هنالك مشكلة حين تكون هذه التغييرات سطحية لا تمس جوهر المادة العلمية، بل وتحمل احياناً اخطاء علمية كبير على الرغم من هذه العملية تحمل الدولة اعباء مالية كبيرة جراء اجور المطابع والنقل. وفي سياق اخر تقوم وزارة التربية أحياناً بإلغاء بعض القوانين والعدول عنها وفي وقت اخر تعمد على الرجوع اليها خاصة فيما يتعلق بالدخول الشامل للامتحانات الوزارية او اعطاء اكثر من فرصة في الامتحانات أو تشريع ما يسمى بنظام المحاولات الذي يجيز للطالب الراسب في مرحلة وزارية ما، من إجراء الامتحان في السنة الثانية فقط بالمواد التي رسب بها، ثم الغي هذا القانون، وحملت إجابات المبحوثين المسؤولية عن ذلك بوجود نخب غير مهنية تتولى المسؤولية، ارتكبت ما يسمى بالتخبط في اتخاذ القرارات.

كما اجمع بعض مدراء المدارس* من الذكور والاناث وعن طريق المقابلات معهم بأن تغيير المناهج بصورة مستمرة وتبديل القوانين وبصورة غير منتظمة يؤثر تأثيراً سلبياً على مخرجات التعليم وخصوصاً على الطالب الذي لا يستطيع استيعاب المادة الجديدة كما ان المدرس غير قادر على ايصال المادة الى ذهن الطلبة وهذا ما يؤثر على جودة التعليم.

- تشير فقرة(٨)/يلتزم الكادر التربوي بأخلاقيات المهنة والاحساس بالمسؤولية تجاه المهنة والمجتمع/ ان نسبة (٣٩%) من المبحوثين أجابوا على خيار موافق، في حين نسبة(٨%) اجابوا على خيار غير موافق جداً وبلغ الوسط المرجح (٣,٥٨) والوزن المئوي (٧١,٦%)، وبتحليل معطيات هذه الفقرة تشير النتائج ان الادارة التربوية وملاكاتها تتبنى ترسيخ مفهوم اخلاقيات العمل المهني في القطاع التربوي، بسبب رسالة هذا القطاع الانسانية وطبيعة مضامين المنظومة القيمية المجتمعية، التي دائماً تفترض التمسك بمهنية الوظيفة وصولاً الى مخرجات علمية وتربوية تسهم في تنشئة الاجيال وتطور المجتمع، ولابد من الاشارة ألى أن اخلاقيات المهنة تفترض ان تسير آلية الاداء في قطاع التربية والتعليم حسب القانون والشرف المهني، وحتى قبل عام ٢٠٠٢ الفساد في القطاع التربوي لم يكن مطروحاً في ادبيات الادارة التربوية والتعليمية سابقاً الى ان واقع المجتمع العراقي بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ وما رافقه من اختلالات كبيرة على صعيد بناء الدولة ومؤسساتها برزت ظاهرة الفساد المالي والاداري، وهذا بطبيعة الحال ادى الى تردي نظام التربية والتعليم وتخلف ذلك النظام الذي يعد الركيزة الاساسية للتنمية والتقدم والتطور(عمارالشيخ،٢٠١٢،ص٨٠)، وبصدد الفساد يشير العالم(هايمان) أن الفساد يمثل خللاً وظيفياً في القطاع التربوي ويقوض من مبدأ تكافئ الفرص التعليمية عند افراد المجتمع، ويعمل على افساد سمعة هذا القطاع (السيد حنفي، مصدر سابق،ص٢٨٢).

وهنا لابد من الاشارة الى اهم مظاهر الفساد في هذا القطاع ولعل ابرزها الغش في اداء الامتحانات باستعمال وسائل وتقنيات احياناً ليس من السهل كشفها، أو تسريب الأسئلة الامتحانية في بعض المدارس وحتى على صعيد الاسئلة الوزارية وربما ذلك يكون لاعتبارات عديدة، يضاف الى ذلك سوء توزيع الملاكات التعليمية والتربوية بسبب ضعف تطبيق القانون وضعف الاشراف التربوي وايضاً خضوع التعيينات الحكومية لهذا القطاع لمبدأ المحسوبية والانتماءات والولاءات الحزبية والعشائرية ،

ومن الممارسات التي بدأ يتأثر بها اخلاقيات العمل التربوي، هو ميول بعض المدرسين الى استقطاب الطلبة باتجاه الدروس الخصوصية وهذا غالباً ما يكون بعد الدوام وبدأت تأخذ هذه الحالة مساراً غير صحيح ومنها ان بعض المدرسين لا يبذلون كل جهدهم في اصال المادة العلمية للطالب في المدارس الحكومية، حتى يضمنوا قدوم هؤلاء الطلبة الى الدروس الخصوصية. وعلى الرغم من كل الاجراءات والمعالجات التي اتخذها القطاع التربوي، لكن بقيت الدروس الخصوصية تشكل توجهاً قوياً لدى التدريسيين وما يؤثر على قطاع التربية والتعليم ايضا هو تفشي ظاهرة الرشاوي وعدم الموضوعية في منح الدرجات للطلبة فالبعض يأخذ اكثر من استحقاقه الدراسي.

- اظهرت نتائج الفقرة ٩/ أن تدني مخرجات التعليم ناجم من الانخفاض الحاصل في تمويل القطاع التربوي/. إن نسبة(٥٥%) من المبحوثين أجابوا على خيار موافق، في حين اجاب(٢%) على خيار غير موافق جداً وبلغ الوسط المرجح (٣,٨٤) والوزن المرجح(٧٦,٨%).

ان الاهتمام بقطاع التربية والتعليم ورد في سياق اهتمامات الفكر الانساني، وجاء اهتمام(لويس ويرث) الذي اكد بدوره على حتمية ايجاد الظرف التعليمي الملائم لأفراد المجتمع، والا سوف تفتقر التنمية للأدوات البشرية والخبرات والمهارات اللازمة لقيامها(د نوزاد،٢٠١٥،ص١٩٠).

يندرج مفهوم الانخفاض الحاصل في الانفاق المالي على قطاع التربية والتعليم ضمن اطار الاهمال الحكومي لهذا القطاع، وان هذا الاهمال يتضح من الواقع التربوي والتعليمي في عموم المدارس من تردي البنى التحتية، وعدم اعتماد ادوات ووسائل ايضاح حديثة، وزيادة اعداد الطلبة بصورة لا تتناسب مع اعداد الملاكات التدريسية، حيث لا يسير بصورة متوازنة مع زيادة أعداد الطلبة وهذا ما ينعكس على مخرجات التربية والتعليم.

تشير نسب الانفاق الحكومي على قطاع التربية والتعليم لعدة سنوات على سبيل المثال عام ١٩٥٤ نسبة الانفاق تقدر ب(١٤,٢%)*، عام ١٩٦٥ بلغت نسبة الانفاق (١,٢%) في حين بلغ عام ٢٠١٠ ما نسبته (٩,٦%)، فيما يعد تراجع الانفاق عام ٢٠١٢ الى ما نسبته (٤,٨%)**، إذاً الاحصاءات اعلاه تشير الى هبوط تنازلي في مستوى الانفاق، وهي تؤكد على التدني والانخفاض في مستوى الانفاق الحكومي مقارنة مع الدول المتقدمة وحتى بعض الدول العربية مثلاً دول الخليج، وهذا يتفق مع التقارير الصادرة عن الامم المتحدة عام ٢٠١٣، من ان العراق يأتي في اسفل قائمة الدول للإنفاق الحكومي على القطاع التربوي، وان معظم ما يخصص لقطاع التربية والتعليم من اموال تذهب على شكل رواتب موظفين وابنية مدرسية، بدون الاهتمام بتطوير مستلزمات التعليم الاساسية كالمختبرات وغيرها(رضا،٢٠١٥،ص٣١٤) .

- اظهرت الفقرة ١٠/ هنالك تمسك بآلية قياس الأداء ومعايير ضمان الجودة للعملية التربوية/ تشير نتائج هذه الفقرة أن(٢٧%) من المبحوثين أجابوا على خيار موافق، وشاطرهم بذلك من المبحوثين الذي أجابوا على خيار محايد

بنسبة(٢٧%)،في حين جاءت نسبة (١٥%) الذين اجابوا على خيار غير موافق جداً، وبلغ الوسط المرجح (٢,٩٦) والوزن المئوي(٥٩,٢%).

أصبح تقويم الاداء في القطاع التربوي ضرورة ملحة كونه عملية مكملة لمخرجات هذا القطاع واصبح شرطاً اساسياً تشترطه جميع هيئات الاعتماد الاكاديمية العالمية، بل وان هذا التقويم يتجدد ويعطي دوراً اكثر اهمية، مثلاً المؤسسات التربوية والتعليمية في الولايات المتحدة تطبق اساليب متنوعة التقويم، تستهدف الكشف عن درجة الجودة لهذه المؤسسات(نعمان شحاذة،٢٠٠٣،ص٢١).

والعراق تبنى مفهوم الجودة والاعتماد، لضمان تحسين الاداء النوعي لمؤسساته التعليمية، كونه يعد استجابة ضرورية للارتقاء بالقطاع التربوي ليؤدي دوره في تطوير وخدمة المجتمع ومن اجل الوصول الى نوعية وكفاءة الاداء لابد من ان تعتمد الدولة الية للحفاظ على الجودة عن طريق انشاء هيئات تؤمن معايير محدده للحفاظ على جودة التعليم ونوعيته، والتأكد من ان الطلبة سيحصلون على شهادتهم على وفق معايير اكاديمية تؤهلهم للاندماج بالمجتمع، على وفق برنامج تنظمه الدولة للتغلب على حالة البطالة وخاصة في صفوف الخريجين وعليه يجب ان تتبنى مؤسسات الدولة نشر ثقافة الجودة والترويج لها بمختلف الوسائل وان تحدد المشاكل وتقترح الحلول وان تتابع عمليات التحسين المستمر بجودة القطاع التربوي فضلاً عن استمرار تنفيذ التقييم سنوياً.

وبالرجوع الى معطيات الفقرة ١٠ نلاحظ هنالك تقارباً في إجابات المبحوثين حول شيوع ثقافة تقويم الاداء ممن هم يؤيدون وجود وسائل تقويم الاداء ومن هم متحفظون على وجود هذه الوسائل. وعن طريق المقابلات مع مسؤول قسم ضمان الجودة في مديرية التربية*، فضلا عن مقابلة بعض مدراء المدارس اشاروا الى توجه لتعزيز ضمان الجودة وتحسين الاداء النوعي للمؤسسات التعليمية

وهذا يأتي استجابة مع الاولويات الاستراتيجية الوطنية للارتقاء بالقطاع التربوي ليؤدي دورة باستمرار في تطوير وخدمة المجتمع.

ثانياً: محور الاداء

ت	الفقرات	المستوى	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقاً	الوسط المرجح	الوزن المئوي
		الرمز	٥	٤	٣	٢	١		
١	تعيين ادارات المدارس على اسس المعايير المهنية والكفاءة وليست على اعتبارات شخصية	العدد	١٢	١٨	٢٥	٣٤	١١	٢,٨٦	%٥٧,٢
		النسبة %	١٢ %	%١٨	٢٥	٣٤	%١١		
٢	طرائق التدريس التقليدية لاتساعد على اثراء العملية التربوية والتعليمية	العدد	٢٨	٣٣	١٥	١٤	١٠	٣,٥٥	%٧١
		النسبة %	٢٨ %	٣٣	١٥	١٤	%١٠		

٣	الظروف المعيشية(مستوى الفقر، البطالة، وضعف توفر فرص العمل)زاد من التسرب وتدني معدلات الالتحاق بالتعلم	العدد	٥٧	٣٦	٣	٣	١	٤,٤٥	%٨٩
		النسبة %	٥٧ %	٣٦	٣	٣	%١		
٤	وجود برامج لمحو الامية الالزامي تعزز اهداف و مخرجات العملية التربوية	العدد	٢١	٣٠	٢٦	١٨	٥	٣,٤٤	%٦٨,٨
		النسبة %	٢١ %	٣٠	٢٦	١٨	%٥		
٥	عدد الطلاب في القاعة الدراسية مطابق للمعايير العلمية والتربوية	العدد	١٠	٩	١١	٣١	٣٩	٢,٢	%٤٤
		النسبة %	١٠ %	٩	١١	٣١	%٣٩		
٦	هناك فجوة للنوع(ذكور،اناث)في فرص الالتحاق بالتعليم	العدد	٢٥	٣٨	١٩	٨	١٠	٣,٦	%٧٢
		النسبة %	٢٥ %	٣٨	١٩	٨	%١٠		
٧	انتشار ظاهرة التعليم الخصوصي قلل من اهمية التعليم الحكومي	العدد	٣٧	٣٠	١٢	١٢	٩	٣,٧٤	%٧٤,٨
		النسبة %	٣٧ %	٣٠	١٢	١٢	%٩		
٨	الارشاد التربوي في المدارس داعم لمواجهة مشكلات الطلبة وتحفيزهم	العدد	٢٢	٤٥	٢٢	٧	٤	٤,٠٤	%٨٠,٨
		النسبة %	٢٢ %	٤٥	٢٢	٧	%٤		
٩	متابعة المشرفين التربويين تحقق جدوى كبيرة في تطور العملية التعليمية والتربوية	العدد	٢١	٣٩	٢٠	٩	١١	٣,٥	٧٠
		النسبة %	٢١ %	٣٩	٢٠	٩	%١١		
١٠	هناك تركيز داخل المدرسة على المفاهيم الاخلاقية(متابعة الظواهر السلبية مثل التدخين،عنف مدرسي،ترويج وتعاطي حبوب مخدرة)	العدد	٣١	٤٣	٨	٧	١١	٣,٧٦	٧٥, ٢
		النسبة	٣١ %	٤٣	٨	٧	%١١		
١١	نقص في النصاب التدريسي والتعليمي وسوء توزيع كوادر التخصص العلمي اثر على تحقيق مخرجات علمية جيدة	العدد	٢٤	٤٣	١١	١٨	٤	٣,٦٥	٧٣
		النسبة %	٢٤ %	٤٣	١١	١٨	%٤		
١٢	المدارس الاهلية لها دور كبير في تعزيز المخرجات التعليمية	العدد	٧	١٠	٢٢	٣٥	٢٦	٢,٦٢	٥٢,٤
		النسبة	٧ %	١٠	٢٢	٣٥	%٢٦		

- أظهرت نتائج الفقرة (١)/ تعين ادارات المدارس على اسس المعايير المهنية والكفاءة وليست على اعتبارات شخصية او سياسية/ ان (٣٤%) من المبحوثين أجابوا على خيار غير موافق ،وتليها (٢٥%) اجابوا على خيار محايد ،و(١١%)اجابوا على خيار غير موافق جداً ،وبلغ الوسط المرجح ٢, ٨٦،والوزن المئوي(٢ , ٥٧ %)، معطيات الجدول تشير أن تعيين ادارات المدارس فهي في العادة ذات صبغة تقليدية يتم اختيارها على اساس معايير ذاتية وشخصية ،وليست موضوعية ،وهذا

ربما عائد الى ان الملاكات التربوية والتعليمة عاشت مجموعة ازمات متتالية ،عبر حقب زمنية مختلفة ،اضعفت من قيمتهم ودورهم في الحياة الاجتماعية ،مما افقد المنظومة التربوية والتعليمية في
العراق الى القواعد التنظيمية(مصطفى حجازي،٢٠٠٧،ص٧٩)، فضلا عن الهيمنة والاستلاب الثقافي الذي مارسته اطراف خارج القطاع التربوي لفترة ليست بالقليلة وحاولت تعين إدارات تربوية، أسهمت في هشاشة واقع التعليم، عملاً بمبدأ الاستحواذ على المناصب من خلال المحاصصة والمحسوبية، والملاحظ أن قطاع التربية والتعليم خضع لنفوذ أحزاب وتيارات، وعمل على تحويل المسار التربوي والعلمي ،لخدمة سياسات وتوجهات تلك الاطراف المتنفذة وتتسم في توجيه الراي العام الداخلي ،بما يعزز دورها ووجودها، وهذا دفع باتجاه عدم استقرار المؤسسات التعليمية والتربوية في ظل اجواء القلق وامتناع الاداء العلمي الموضوعي وعدم استقرار، وما اسهم أن تتحول هذه بيئة لعناصر تلك الأحزاب والكتل السياسية، وبالتالي حكمتها وسيطرت عليها، في كل أجزاء أو قرارات وفعاليات تلك المؤسسات التعليمية، فالتعليم هو من مخرجات المؤسسات التربوية كونه ثروة كبيرة لا تقدر بثمن، ومن هنا يجب ان يسعى القطاع التربوي الى تعيين الادارات التربوية بالشكل الذي يواكب التطور التربوي، والابتعاد عن المسار الذي يتجه نحو تدهور هذا القطاع من خلال تحديد الاكفأ وصاحب المؤهلات لتولي مسؤولية هذه الادارات(محسن صياح،٢٠٠٤).

- فقرة(٢) /طرائق التدريس التقليدية لا تساعد لإثراء العملية التربوية والتعليمية / أظهرت نتائج الفقرة (٢)، أن ٣٣% ،من المبحوثين أجابوا على خيار موافق ،في حين اجاب ١٠% على خيار غير موافق جداً ،وبلغ الوسط المرجح (٣, ٥٥) والوزن المئوي(٧١%)، تشير معطيات وعلى وفق إجابة المبحوثين، تدني كفاءة وقدرة طرائق التدريس في تحقيق مخرجات تعليمية، تواكب حاجة المجتمع وتطوره، على الرغم من الاعداد الهائلة للمسجلين والخريجين، هنالك ضعف واضح في الجوانب العملية لتطوير كفاءة الطالب والخريج على الرغم من كل الاجراءات الحكومية المبذولة لتحسين وتطوير قطاع التربية والتعليم، ويرجع سبب في ذلك ،مازالت تعتمد المناهج وطرائق تدريسها على عملية التكرار والحفظ والتلقين، دون أي فسحة لعقل الطالب للتفسير والنقاش، فمناهجنا تعتمد على طرائق تدريس تعمل على نمط(القولبة العقلية) وبذلك فإن طرائق التدريس التقليدية تعمل على تدني مخرجات هذا القطاع، وبحسب رأي العالم(بيكون) ومن الصعب ان تنتج أفكاراً جديدة، لأنها تعتمد في الغالب على تلقين الطلاب كتابات بعض المؤلفين، والعلم لا يمكن أن ينمى إلا بتوفير حرية للطلاب لإبداء آرائهم الجديدة
(عبدالجليل،١٩٥٦،ص٤٣)، وبالرجوع إلى إجابات المبحوثين حول عدم حداثة طرائق التدريس، معللين ذلك أن المناهج وطرق التدريس، تعتمد بصورة كبيرة على تكثيف المواد النظرية في عقل الطالب، دون الميول للجوانب العملية والتطبيقية، فيصبح الطالب همه الاول هو الحفظ للامتحانات وتلبية حاجاتها ومتطلباتها.

مع كل خطوات وزارة التربية لتغيير ما يزيد عن (٤١) منهجاً دراسياً من مجموع (١٦٧) منهجاً دراسياً وهذا يدلل على أن المناهج في قطاع التربية والتعليم العراقية متأخرة عن مناهج دول العالم المتقدم وحتى بعض الدول العربية، وفي الصدد نفسه لا يعد تغيير هذه المناهج الدراسية كافياً لتحسين هذه المخرجات فمن الضروري العمل على تطوير طرائق التدريس بصورة تتماشى مع تطوير تلك المناهج الدراسية(كريم حمزة،٢٠١١،ص٢١) لكن الواقع يشير ان طرائق التدريس المتبعة في الحقيقة مازالت عاجزة عن ايجاد روح الابداع عند الفرد العراقي وعاجزة عن تمكينه بشكل حقيقي.

- أظهرت نتائج الفقرة ٣/ الظروف المعيشية(مستوى الفقر، البطالة، ضعف توفر فرص العمل)، زادت من حالات التسرب وتدني معدلات الالتحاق بالتعليم/، حظيت نسبة (٥٧%) ممن اجابوا على خيار موافق جداً بالتسلسل الاول، في حين جاءت نسبة (١%) ممن اجابوا على خيار غير موافق جداً وشكلت ادنى نسبة، وبلغ الوسط المرجح (٤,٤٥) والوزن المئوي(٨٤%).

يُعد التعليم امراً مهماً لأسباب عدة، منها ان المهارات المكتسبة من التعليم الاساسي، مثل القدرة على القراءة والكتابة، تنطوي بحد ذاتها على قيمة كبيرة، ويمكن للتعليم ان يساعد على تحاشي جوانب اخرى اكثر سلبية في الحياة، فعلى سبيل المثال، سيؤدي التعليم الابتدائي المجاني والالزامي الى الحد من تشغيل الاطفال، فضلاً عن أن التعليم يطلع بدور قوي في تمكين الفئات السكانية التي تعاني من أوجه الحرمان(مضر، مصدر سابق،ص١٧)، فضلاُ عن تأثيره على نوعية الحياة، فالتعليم المتاح للجميع يوثر على السلوك الثقافي والاجتماعي للأفراد بغض النظر عن انتمائهم وهوياتهم، كما انه يمثل عاملاً اساسياً في تحقيق الحريات الانسانية.

وبما ان مستوى تقدم الدول يقاس بمستوى تعليم ابنائها، فتعد ظاهرة تسرب التلاميذ من التعليم وترك مقاعد الدراسة من اخطر القضايا التي تواجه المجتمعات والدول لأنها من المشكلات المهددة للبناء المعرفي كما تعد من اخطر الآفات التي تواجه العملية التعليمية والتربوية في مختلف المجتمعات ، والجدير بالذكر ان بعض الدراسات اشارت الى ان الفشل الدراسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاسرية كالتفكك الاسري والظروف الاقتصادية مثل الفقر، والظروف الثقافية مثل عدم تشجيع دراسة الفتيات، فقد بينت دراسة بريطانية عام ١٩٩٢ ان نصف المتسربين من المدرسة كان بسبب حصولهم على فرصة عمل، في إشارة الى أثر تدهور الوضع المعيشي للأسرة في ذلك(السيد حنفي، مصدر سابق،ص١٣٠). كما بينت دراسة(هوارد) في أمريكا عام ١٩٧٢، أن معظم الأسر التي ينتمي إليها المتسربون من الدراسة هي اسر غير مستقرة نسبياً، ولا تقدم الدعم الدراسي لأبنائها، في إشارة إلى أثر استقرار الأسر في ذلك(السيد حنفي، مصدر سابق،ص١٦٠). وبالرجوع الى معطيات الفقرة ٣، ان اكثر من نصف العينة، (٥٧%) اكدوا خطورة ارتفاع حالات التسرب من المدرسة وترك مقاعد الدراسة. أسهمت الظروف الصعبة، ومارافقها من تداعيات مادية وبشرية في ترك اثار نفسية واجتماعية وامنية. وبغية معرفة وتحديد الاسباب الكامنة وراء ترك مقاعد الدراسة اجرى الباحث مقابلات مع مدراء المدارس وبعض مدراء الاقسام واستطلع آراء المشرفين التربويين وتبين ان هنالك جملة اسباب ادت الى ارتفاع ظاهرة التسرب منها الظروف المعيشية الاقتصادية الصعبة للأسر، ورفاق السوء وتأثيرهم السلبي على التلميذ وانشغاله عن وقت الدراسة تدريجياً ثم التسرب، وقلة الوعي بأهمية التعليم عند بعض اولياء الامور.

وتأكيداً لتفشي ظاهرة التسرب في الواقع التربوي العراقي اظهرت الاحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء أن مايقارب ال(٢٠٠,٠٠٠) طالب وطالبة متسربون من مقاعد الدراسة بمختلف مراحلها قبل الجامعية، أي ما يعادل (٢٠%) من الفئة العمرية المرجح ان تكون في مقاعد الدراسة هم متسربون على وفق العينة المسحية التي أجراها المركز(جمهورية العراق، مجلس النواب،٢٠٠٩).

- فقرة ٤/ وجود برامج لمحو الامية الالزامي تعزز اهداف ومخرجات العملية التربوية/، أظهرت النتائج ان (٣٠%) ممن اجابوا على خيار موافق، و(٢٦%) تحفظوا على الاجابة، في حين كانت أدنى اجابة جاءت على خيار غير موافق جداً ونسبتهم(٥%)، وبلغ الوسط المرجح(٣,٤٤) والوزن المئوي (٦٨,٨%) تشير النسب لهذه الفقرة، هنالك من يؤيد وجود تطبيق

برامج لمحو الامية الالزامي وقاربت نسبتهم الى (٥٠%) وبالمقابل هنالك من هو متحفظ او ينفي وجود مثل هذه البرامج ونسبتهم ليست بالقليلة.

الواقع يشير الى ارتفاع ملحوظ في مستويات الامية في الدول النامية وبالتحديد الدول العربية، مما يستلزم تكريس وتجنيد كل الجهود والوسائل المتاحة للحد من انتشار هذه الظاهرة، وعلى الرغم من كل الجهود التي تبذل لمجابهة هذه الظاهرة فإن عدد الاميين يتزايد في جميع انحاء العالم، وذلك لان الزيادة السكانية مازالت متفوقة على السياسة التعليمية المتبعة(عيسى،٢٠١٠،ص٩٦) ويعد تفشي الامية في المجتمع عائقاً اساسياً لعملية التنمية واستدامتها، اذا تعد الامية متغيراً يرتبط بغياب التنمية الحقيقية، ذلك ان الجهل يدفع المجتمع الى الوقوع في براثن التخلف العلمي والثقافي والاجتماعي، ويدفع الفرد الى ضعف الثقة بنفسه وصعوبة الحصول على فرصة عمل ذات مردود مالي جيد مما يجعله اكثر عرضة للفقر.

وفي دراسة صدرت عن اليونيسيف عام ٢٠٠٦ تبين ان(٢٤%) من التلاميذ يتسربون من مقاعد الدراسة قبل اتمام مرحلة التعليم الابتدائي، ومن الجدير بالذكر سبق وأن شرع العراق قانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٨ (الحملة الوطنية الالزامية الشاملة لمحو الامية في العراق) وبموجبه فرض هذا القانون غرامات مالية وعقوبات قانونية على الافراد الاميين الذين لا يلتحقون بصفوف هذه الحملة، فضلاً عن تنشيط الاجهزة الاخرى بما فيها الامنية لمتابعة تنفيذ هذا الموضوع وتأكيد الالتحاق بمحو الامية، وكل التقديرات والمقاييس اثبتت نجاحها (علاء الدين،١٩٨٠،ص١٣). ولتقصي واقع محو الامية قام الباحث بإجراء لقاءات مع مدير قسم محو الامية في مديرية التربية وبعض مدراء المدارس التي شهدت نشاطاً لمحو الامية وعلى الرغم من الظروف الصعبة وخاصة اضرار في البنى التحتية للمدارس بدأ العمل باستئناف مشروع محو الامية الالزامي واصبح هنالك اقبال من قبل المواطنين على الالتحاق بصفوف محو الامية وكان التحاق الاناث اكثر من الذكور بهذه الصفوف وبحسب الخطة الموضوعة، وبسبب قلة الملاك التدريسي وتزايد اعداد المنتظمين في الدراسة من الاميين، اشتمل كل صف على ٤٠ طالباً على وفق نظام قائم على شكل مستويات، فالمستوى الاساس يشمل الصف الاول ، والمستوى التكميلي يشمل الصف الثاني والثالث ومستوى المتعلمين يشمل الصف الرابع ويمنح الطالب شهادة يقرأ ويكتب اما المستوى المتقدم، يشمل الصف الخامس والسادس، ومن يجتاز الصف السادس يسمح له بالالتحاق بمرحلة الدراسة المتوسطة للدوام المسائي وتشير المعطيات والنتائج ان ثمار هذا المشروع التربوي والتعليمي سوف تقطف في المستقبل القريب.

- فقرة (٥) تتضمن / عدد الطلاب في الصف الواحد مطابق للمعايير العلمية والتربوية/، وقد اظهرت النتائج ان من اجابوا على خيار غير موافق جداً بلغت نسبتهم(٣٩%)، وشكلت نسبة (٩%) ممن اجابوا على خيار موافق، وبلغ الوسط المرجح (٢,٢)، والوزن المئوي(٤٤%).

تشير النتائج الى وجود سلبية كبيرة فيما يتعلق باستيعاب الطلبة في الصفوف الدراسية، وهذا يقودنا الى ان هنالك معوقات تعتلي البنى التحتية، ويقابلها تزايد في اعداد الطلبة، وهذا يدلل ان معايير الصف الواحد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكفاءة البنى التحتية وعدد المدارس، وأشار بعض المسؤولين* بعد مقابلتهم، ان (١٦٣) مدرسة مدمرة على جميع مستويات التعليم في الانبار، وفي مدينة الرمادي وحدها دمرت حوال(٦١) مدرسة، ويعد هذا الرقم كبيراً نسبياً قياساً بعدد المدارس في المدينة ونسبة الملتحقين بها(عدنان١٢٦) وهذا فرض وجود دوام مزدوج، ثنائي وثلاثي وهذا ناجم عن قلة عدد المدارس، وكذلك قلة الملاك التدريسي مما يؤدي الى دمج بعض المدارس مع بعضها تلافياً لهذا النقص، ان المعيار الطبيعي بحسب توجهات المنظمات المعنية بالتربية

والعلوم والثقافة لتحقيق كفاءة في التدريس يحدد عن طريق عدد الطلاب في الصف الواحد الذي لا يتجاوز(٢٥) طالباً كحد اقصى، وان زيادة عدد الطلبة في الصف الواحد يعيق العملية التعليمية ويؤثر في اداء المعلم وقدرته على المتابعة والشرح وايصال المادة العلمية لأذهان الطلبة وهذا يؤدي عدم اجراء تقييم حقيقي للمستوى العلمي للطلبة.

وكانت هنالك مبادرات وتوجهات تتضمن استراتيجية تطوير التربية والتعليم (ضمن اطار التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ في العراق) وهذه تعمل على توفير ابنية ومستلزمات مدرسية كافية لاستيعاب الزيادة المستهدفة من الملتحقين والمستمرين بالتعليم وفك الدوام المزدوج، وايضاً اقرار التشريعات اللازمة بخصوص تمليك الأراضي لإقامة المدارس عليها، لكن نسب تنفيذ هذه الاستراتيجيات تصطدم بالظروف المجتمعية وعدم الاستقرار، وانشغال الدولة بمواجهة الجماعات المسلحة والخارجين عن القانون وارتفاع الخط البياني لمستوى الفساد، كل ذلك شكل تحدياً حقيقياً لتنفيذ هذه الخطط والمبادرات(جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء،٢٠١٨،ص٢٢١).

- تتضمن الفقرة ٦/ هنالك فجوة للنوع (الذكور والاناث) في فرص الالتحاق بالتعليم/، تشير الفقرة أن (٣٨%) من المبحوثين أجابوا على خيار موافق، في حين (٩%) فقط اجابوا على خيار غير موافق جداً، وبلغ الوسط المرجح (٣,٦) والوزن المئوي(٧٢%).

فجوة النوع او الثغرة بين الجنسين هي التفرقة غير المتكافئة او المتفاوتة فيما بينهم، وقد تكون الفجوة كمية كالتي تظهر في الارقام والاحصاءات حول الفروق بين الذكور والاناث في مختلف المجالات، وقد تكون الفجوة كيفية التي تتمثل في القوانين واللوائح التمييزية التي تمارس التفرقة بين الجنسين، وقد تكون الفجوة غير مرئية كالمعتقدات والتصورات والتحيزات الموروثة التي تحدد الموقف من المرأة، ومن بين هذه الفروق فجوة النوع بين الذكور والاناث في فرص التعليم.

تبين المؤتمرات الصادرة عن الامم المتحدة في تقاريرها السنوية الخاصة بالتنمية البشرية حول العالم، ان هنالك فجوة في الفرص التعليمية بين الجنسين في العراق لصالح الذكور، فهنالك دراسات تشير الى وجود ما يقارب (٤٠%) من اناث الريف و(٢٠%) من اناث الحضر غير ملتحقات بالتعليم(افتخار،٢٠١٤،ص٩)، على الرغم من كل المواثيق والاتفاقات الدولية التي تنص على ضرورة ان تحصل المرأة على فرص حياتية مساوية للرجل، واهمها التربية والتعليم، وعلى الرغم من اهمية تعليم المرأة في الحياة العامة وما ينطوي عليه من مردودات ايجابية تساعد على قيام التنمية المستدامة الا ان انعكاسات فجوة التعليم بين الذكور والاناث يدفع ثمنها المجتمع على مختلف الصعد، اهمها خسارة نصف الطاقة البشرية الانتاجية فيه، والجهل والامية، وتأنيث الفقر واستمرار دوران المجتمع في حلقة مفرغة من التخلف، وهذا يشكل معوقاً لتقدم المجتمع وتطوره.

ومن عوامل عدم اكتراث المجتمع والاسر في الاستمرار بتعليم المرأة، وربما ترجع الى عوامل عدة، التفرقة بين الابناء والبنات في التربية فمثلاً تفضيل تعليم الابناء الذكور على تعليم الاناث، وايضا تفضيل المولود الذكر على الانثى وهذه نظرة ضاربة في عمق التأريخ، والضغط على المرأة للزواج دون تكامل القناعة النهائية والقاطعة لديها بسبب الضغط العائلي وما يدور في محيط الاسرة، وهذا ربما يؤثر سلباً على تعليم الفتاة بدواعي فرصة الزواج المتاحة، وايضاً الاعتقاد السائد لدى البعض بعدم فائدة التعليم للفتيات، يضاف الى ذلك الاختلالات المجتمعية وصعوبة احلال الامن ووجود المدارس في اماكن بعيدة كلها اثارت القلق والخوف لدى الاسرة وشكلت تحدياً في مواصلة الفتيات لتعليمهن ومع كل هذه الاسباب النابعة من خلفيات وموروث اجتماعي وعلى وفق مقابلة مع بعض مديرات المدارس*، اشرنَ الى وجود وعي لأفراد المجتمع حول احقية المرأة في التعليم وان تمنح فرصاً مساوية للرجل بهذا الاتجاه(مؤمنة،٢٠٠٩، ص١٨) وبالرجوع الى معطيات الفقرة٦ نرى ان المبحوثين اكدوا على ان

النظرة العامة للمجتمع التي تتسم بالمحافظة تجاه المرأة، اذ ان الفتاة في مجتمعنا مازال ينظر اليها على انها زوجة وأم واجبها الانجاب والمحافظة على شرف الاسرة والعمل المنزلي، وتشير بعض البيانات الى ارتفاع نسبة المتزوجات تحت سن ١٥ عام بين الاعوام ٢٠٠٦-٢٠١١ من (٥,٤-٥,٧%) ونسبة متزوجات ممن هن تحت ١٨ عام ارتفعت من (٢٢,٦-٢٤,٢%) في المدة نفسها (عدنان ياسين،٢٠١٥،ص١٠).

عدم المساواة في فرص التعليم بين الجنسين(فجوة النوع) يشير الى اخفاق النظام التربوي في تجاوز فجوة الالتحاق حسب النوع الاجتماعي، وهذه المؤشرات تعكس تأثر النظام التربوي بالمنظومة الثقافية والتقاليد والعادات الاجتماعية، هذه النتائج التي توصلنا اليها تؤيدها نتيجة اخرى، توصلت اليها اللجنة الاممية الخاصة بمراجعة وضع المرأة في دول غربي أسيا، مع التركيز على الدول العربية التي مفادها ان القيم الاجتماعية هي العنصر الاساس المسؤول عن تحجيم مشاركة المرأة العربية في الانشطة الحياتية بما فيها فرصتها في التعليم(مريم سليم،٢٠٠٤،ص١٥).

- أظهرت نتائج الفقرة ٧/ انتشار ظاهرة التعليم الخصوصي قلل من اهمية التعليم الحكومي/ اظهرت النتائج أن(٣٧%) من المبحوثين أجابوا على خيار موافق جداً في حين جاءت نسبة (٩%) ممن اجابوا على خيار غير موافق جداً، وبلغ الوسط المرجح(٣,٧٤) والوزن المئوي(٧٤,٨%) وهذا يدلل على ان ظاهرة التدريس الخصوصي من الملامح المميزة للمشهد التعليمي في العراق بسبب الظروف والمتغيرات المجتمعية التي عصفت بالبلاد خلال العقود الاخيرة، مما يضع الوزارة امام تحدً كبير يتطلب ايجاد حلول مناسبة له.

تزايد الانفاق الاسري على التربية والتعليم على وفق صرف الاموال على الدروس الخصوصية، والمستلزمات التربوية واجور النقل وبدأت ملامح التدريس الخصوصي تظهر كحالة اجتماعية في حقبة التسعينات من القرن الماضي إبان الحصار الاقتصادي وما تلاها من احداث، بسبب ضعف رواتب الملاكات التعليمية والتدريسية، بحيث اصبحت لا تلبي احتياجات ومتطلبات الاسرة فبدأ الكثير منهم وخاصة الاختصاصات العلمية مزاولة اعمال اخرى ولعل ابرزها التدريس في المنازل، وهذا تسبب بمنحى خطير لعل ابرزها، التراخي من قبل بعض الهيئات التدريسية في الحرص على ايصال المادة العلمية ضمن اطار المدرسة، مما شجع الطلبة للميل نحو الدروس الخصوصية، وعلى الرغم من ان التعليمات الرسمية اخذت على عاتقها تنظيم هذه الحالة حيث سمحت بأجراء الدروس الخصوصية في معاهد التقوية حصراً، لكن البعض لم يلتزم بها بسبب ضعف تطبيق القانون، والبعض خرق مفاهيم اخلاقيات العمل الوظيفي التي على ما يبدو تسللت الى المنظومة التربوية والتعليمية، وعلى وفق المقابلات التي اجريت مع مدير قسم المناهج، ومع بعض مدراء المدارس حدد بعضهم اسباب انتشار ظاهرة التدريس الخصوصي بما يلي:

- كثرة تغيير المناهج الدراسية من دون تخطيط منظم لها، واعدم ادخال التدريسيين في دورات تؤهلهم لإتقان تغيير هذه المناهج ادى الى لجوء الطالب الى الدروس الخصوصية.
- يلجأ بعض الطلبة الى الدروس الخصوصية بسبب ضعفهم ببعض المواد الدراسية.
- ضعف الاخلاص والحرص لدى بعض المدرسين بحيث لا يكترث بشرح المادة وايصالها للطالب في المدرسة في حين يكرس كل وقته وجهده للدروس الخصوصية.

- تظهر الفقرة ٨/ الارشاد التربوي في المدارس داعم لمواجهة مشكلات الطلبة/ أن(٤٥%) من المبحوثين أجابوا على خيار موافق، في حين اجاب(٤%) على خيار غير موافق جداً وبلغ الوسط المرجح(٣,٧٤) والوزن المئوي(٧٤,٨%). تشير معطيات

الفقرة ٨ على دور الارشاد التربوي في معالجة المشكلات التي ترافق العملية التعليمية والتربوية، خاصة ما يعانيه الطلبة من ظروف بعضها ترتبط بخلفيتهم الاسرية والاخرى تواجدهم في داخل المدرسة. يعد المرشد التربوي من العناصر المهمة في المؤسسة التعليمية، نظراً للدور المهم والرائد الذي يؤديه كمرشد ومساعد وغيرها من المهام التي يطلع بها في داخل المؤسسة التربوية كالمدارس وغيرها(هلا السعيد،٢٠١١،ص٨٦) وتشكل وظيفة المرشد التربوي في المدرسة محطة رئيسية لاسيما في المجتمعات المأزومة إذ ان للمرشد التربوي وظيفة فنية ضمن الوظائف التربوية، اذ يقوم بعمل مقابلات فردية او جماعية مع التلاميذ بقصد ارشادهم تربوياً ومهنياً ومساعدتهم لتخطي الصعاب التي تواجههم في العملية التعليمية. وللاطلاع على آلية عمل المرشد التربوي في المدارس قام الباحث بمقابلة مسؤولي الاقسام المعنيين وايضاً شملت المقابلة مجموعة من المدارس تبين ان وظيفة المرشد التربوي لا تغطي جميع المدارس، وبعد التقصي والاستفسار تبين ان هنالك عدم اهتمام بمسألة تعيين مرشدين تربويين في المدارس والسبب يعود الى قلة الوعي بدور المرشد التربوي وما يؤديه من عمل مهم فضلاً عن قلة الدرجات الوظيفية الخاصة بالإرشاد التربوي وربما تكون معدومة للمدارس وعدم قدرتهم على سد النقص الحاصل لتغطية هذه المهمة.

- فقرة ٩ تتضمن/ متابعة المشرفين التربويين للمدارس تحقق جدوى كبيرة في تطور العملية التعليمية التربوية. اظهرت نتائج هذه الفقرة ان (٣٩%) اجابوا على خيار موافق، في حين جاءت نسبة (٩%) اجابوا على خيار غير موافق، وبلغ الوسط المرجح(٣,٥) والوزن المئوي(٧٠%).

يعد المشرف التربوي خبيرة فنياً وان وظيفته الرئيسة هي مساعدة الملاك التدريسي على الارتقاء بالإداء العلمي والمهني وحل المشكلات التعليمية التي تواجههم، وتحسين اساليب التدريس ويشترط في المشرف التربوي ان يكون على علم ودراية بنظريات التعليم وطرائق التدريس وفن مهارة الادارة والاتصال والتعامل مع الآخرين وانسجاماً مع معطيات الفقرة ٩ وما أبداه المبحوثون من أهمية دور الأشراف التربوي واصبح ينظر اليه على أنه عملية منظمة وتعاونية ومخططة، تمارس في اطار المفهوم الشامل للتربية وبعد البحث والتقصي*، تبين أن هنالك لجاناً إشرافية ترسلها مديرية التربية/قسم الاشراف التربوي والاختصاصي الى المدارس وبصورة مستمرة وكلاً بحسب اختصاصه ويقوم بتسجيل الملاحظات حول الدرس وطريقة الاداء مع شرح المادة وايصالها الى الطلبة، فضلاً عن ان هنالك معايير معينة علمية لاختيار ملاكات الاشراف التربوي والاختصاص.

- فقرة (١٠) تتضمن/ هنالك نقص في النصاب التدريسي والتعليمي وسوء توزيع التخصص العلمي/، اظهرت نتائج هذه الفقرة أن (٥١%) من المبحوثين أجابوا على خيار موافق، في حين جاءت الاجابة على خيار غير موافق جداً وشكلت نسبتها (٣%)، وبلغ الوسط المرجح(٤,٠٣) والوزن المئوي(٨٠,٦%).

يؤكد جميع المعنيين في القطاع التربوي اشخاص ومؤسسات وطنية ودولية، ان نقص الملاكات التدريسية يربك مسار تنفيذ الخطط والبرامج التربوية ويذهب باتجاه تحقيق مخرجات ضعيفة، فضلاً عن ان النقص او التقصير في الجانب التعليمي يؤدي الى خسارة في تأهيل العنصر البشري، وبهذا الصدد يؤكد كلٌ من (شولتز و وجون فيزي) على الدور المحوري الذي تؤديه التربية والتعليم ومخرجاتها في تقدم المجتمع وامتلاك ناصية العلم والتنمية(علي صباح،٢٠٠٩،ص١٩) كما تؤكد منظمة اليونيسكو ان نقص عدد المدرسين يؤدي الى اختلال في جودة التعليم وهذا يذهب باتجاه احداث خسارة او اضرار في تأهيل العنصر البشري المعد لغرض رفد عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ان مشكلة الملاكات التدريسية لم تكن وليدة اللحظة، وقد واجهت هذه الملاكات مجموعة ازمات متتالية عبر حقب زمنية مختلفة اضعفت من قيمتهم ودورهم في اداء مهامهم في القطاع التربوي، مما افقد المنظومة التربوية والتعليمية في العراق القواعد التنظيمية.

تشير معطيات الفقرة ١٠ ان اكثر من ثلاثة ارباع افراد العينة (٨٢%) اكدوا عدم كفاية اعداد المدرسين والمعلمين لسد الحاجة الفعلية للمدارس، ومن هذه النتائج والنسب نستدل بأن عدد ملاكات المدارس لا يكفي ولا يسد الحاجة الفعلية الحقيقية للمدارس، فضلاً عن تراجع وانخفاض المؤهلات العلمية لبعض الملاكات التربوية وضعف كفاءتهم بسبب ضعف الاعداد في التدريب والتأهيل، اضافةً الى قلة الالمام بمهارات التقنيات التربوية الحديثة الناجم عن عدم الاطلاع على المستجدات والتطورات الحاصلة(عبدالباقي، مصدر سابق،ص١٣) وبعد التقصي عن الاسباب الحقيقية للنقص في الهيئات التدريسية والتعليمية، والتي جاءت من خلال مقابلات* الباحث مع مدراء الاقسام في مديرية التربية والاشراف التربوي والاختصاصي، تبين ان هنالك اجراءات تنظيمية عشوائية ربما فرضها الواقع المجتمعي، مثلاً عدم رجوع ملاكات تربوية للالتحاق بمدارسهم بعد مرحلة النزوح عام ٢٠١٤*، ومازال البعض يرغب بالبقاء والعمل خارج اطار مدارسهم الاصلية، فضلاً عن رغبة كثير من الملاكات التربوية البقاء في مدارس قريبة لسكناهم يضاف الى ذلك وجود معوقات في اعادة توزيع المدرسين والمعلمين وخاصة الملاكات التخصصية في المجال العلمي لتغطية جميع مدارس المحافظة، ومنها عدم انسجام بعض المدرسين التخصصيين مع ادارات المدارس التي يُنتدبون اليها، مضافاً لها فكرة تأنيث بعض المدارس من حيث الادارة والتدريس، شكلت تحدياً في عملية توزيع منصف لهذه الكوادر واضيف لكل ما تقدم هو تخفيض سن التقاعد مما فرض إحالة اعداد ليست بالقليلة الى التقاعد وخاصة من هم على مستوى من الكفاءة والخبرة في التدريس والادارة.

- فقرة ١١ تتضمن/ هنالك تركيز داخل المدارس على المفاهيم الاخلاقية(متابعة الظاهر السلبية مثل التدخين وتعاطي الحبوب المخدرة والعنف المدرسي). اظهرت نتائج هذه الفقرة أن (٤٣%) من المبحوثين أجابوا على خيار موافق، في حين جاءت نسبة(٧%) ممن اجاب على خيار غير موافق، وبلغ الوسط المرجح(٣,٧٦) والوزن المئوي(٧٥,٢%).

يجمع علماء الاجتماع على ان مفهوم الانحراف مازال مفهوماً غامضاً وليس من السهولة وضع تعريف محدد له كونه متعدد المعاني وبصور مختلفة، وان مفهوم الانحراف يختلف من مجتمع الى آخر ومن زمن الى آخر فضلاً عن اختلاف المعايير والثقافات والعادات في كل مجتمع، وابسط مفهوم للانحراف هو كل سلوك يخرج به الفرد عن التوقعات المعيارية للمجتمع(خليل ابراهيم، ٢٠١٠،ص٦٤).

تعد الانحرافات السلوكية لدى الطلبة والمراهقين من اهم واخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات بصورة عامة والمجتمعات التي تمر بأزمات بصورة خاصة، وتظهر معظم هذه المشكلات بسبب التغييرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي تمر بها هذه المجتمعات، وقد زادت هذه الحالة بسبب ضعف الرقابة الاسرية وزيادة تعامل الجيل الحالي مع وسائل الاتصال ومغريات الثقافات الدخيلة. وفي مقابلة*، اجريت مع بعض مدراء المدارس ان مدينة الرمادي شهدت معاناة كبيرة بعد عودة الطلاب من النزوح والتهجير بدئاً من الحالة النفسية السيئة لهم مروراً بتذمرهم من العودة الى مدنهم المدمرة ولاسيما وانهم سكنوا في محافظات اخرى وتعلموا على اساليب حياة جديدة، تختلف عما اعتادوه، كذلك أثرت الحالة المعاشية السيئة على بعض الطلاب، فضلاً عن مرافقة اصدقاء السوء واستعمال اجهزة الاتصال ومواقع التواصل الاجتماعي بصورة سيئة مما ادى الى بروز ظاهرة العنف

لدى البعض منهم نتيجة لما يتعرض له من ظروف قاهرة. وباستمرار الحديث عن الظواهر السلوكية المنحرفة، ولمعرفة حقيقة السلوكيات الغير تربوية، تبين ان بعض من الطلبة يميل الى ممارسة ظاهرة التدخين، وظهور حالات العنف المدرسي بين الطلبة وهذه استدعى توجيه الدعوة لبعض اولياء امور الطلبة، والعمل على تطويق الكثير من الظواهر وتعديل السلوكيات غير المرغوب بها. وقد اشارت بعض الدراسات التي اجريت في المناطق المحررة، الى وجود سياسات متبعة لمواجهة الانحرافات السلوكية، اجاب (٤٨%) عن وجود مثل هذه السياسات في حين نفى (٢٢%) وجود ذلك،( )

- فقرة ١٢ تتضمن/ المدارس الاهلية لها دور كبير في تعزيز مخرجات قطاع التربية والتعليم/، اظهرت النتائج ان(٣٥%) اجابوا على خيار غير موافق، في حين اجاب(٧%) على خيار موافق جداً، وبلغ الوسط المرجح(٢,٣٧) والوزن المئوي(٤٧,٤%).

التعليم هو حق مكتسب وعلى الدولة ضمان توفيره لجميع افراد المجتمع دون تمييز، منذ سنوات عدة بدأ انتشار المدارس الاهلية يأخذ حيزاً كبيراً في الاوساط العلمية وهي المدارس التي لا تديرها الدولة والتي تحتفظ بحقها في تحديد الطلبة الذين يلتحقون بها ويتم تمويلها عن طريق فرض رسوم التعليم على الطلبة، وان مناهجها الدراسية هي نفس المناهج الحكومية مضافاً لها الدروس الاثرائية كاللغة الفرنسية والحاسوب وغيرها، تشير الاحصائية عن توفر (١٢٨)*، مدرسة تتركز غالبيتها في مدينة الرمادي والفلوجة، وهي تخضع لشروط وضوابط مديرية تربية الانبار، وتتابع من لجان إشرافية تربوية مرشحة من مديرية التربية، وان الوزارة تأخذ رسماً سنوياً من المدارس الاهلية يقاس نسبته الى عدد الطلاب فيها.

المدارس الاهلية في العراق هي ليست وليد الصدفة، بل لها امتداد تاريخي ضارب في القدم مثل المدرسة الجعفرية في الحقبة الملكية، المشكلة لا تكمن في وجود المدارس الاهلية ذاتها، ان مثل هذه المدارس تعمل على امتصاص اعداد كبيرة من الطلبة، وهذا يخفف الضغط الكمي على المدارس الحكومية، فضلاً عن انها بوابة جيدة للاستثمار وتشغيل رؤوس الاموال وتستوعب بعض الخريجين العاطلين عن العمل لكن تبدء ملامح المشكلة حين لا تحمل تلك المدارس الشروط العلمية القياسية لقيام المدارس، نلاحظ الكثير من المدارس الاهلية وحتى رياض الاطفال يتم فتحها في دور سكنية صغيرة وتفتقر لمقومات المدارس الحقيقية، من ساحات وحدائق ومختبرات علمية وغيرها لكن هذا الوصف ليس قاعدة عامة تنطبق على جميع المدارس الاهلية، بل هنالك مدارس ذات خدمات تربوية وتعليمية افضل بكثير من المدارس الحكومية، والتي ربما هي حكراً على ابناء الاسر التي تتمتع بوضع اقتصادي جيد فما فوق، وهذه الامر سوف يسهم في توسيع الفجوة الطبقية، وتتضاءل فرص تحقيق التعليم كحق مكفول للمجتمع وهذا ما يخل بتحقيق العدالة الاجتماعية وانتاج فئات مهمشة ومحرومة، وهذا ربما ينطبق مع معطيات الفقرة ١٢ التي تشير الى تراجع المخرجات التربوية والتعليمية العالية عن طريق المدارس الاهلية، خاصة اذا ما ادركنا ان بيانات الفقرة ١٢ تعبر عن رأي معنيين ومسؤولين في القطاع التربوي على سبيل المثال مدير قسم واشراف تربوي وتخصصي، ومدراء مدارس ومدرسين. وفي الوقت نفسه كان الواقع يشير الى اقبال بعض الاسر على تسجيل ابنائها في المدارس الاهلية نابع من عدة اسباب، لعل ابرزها تدهور التعليم الحكومي، فضلاً عن اعتقاد البعض ان الملاك التدريسي ومستوى التعليم والخدمات في المدارس الاهلية افضل من الحكومية، يمكن ان نلمس مشكلات المدارس الحكومية بزيادة اعداد الطلبة بصورة لا تتناسب مع اعداد المدرسين، فضلاً عن عدم وجود توازن بين اعداد الطلبة وبين اعداد الابنية المدرسية، فأصبحت مجموعات كبيرة جداً من

مدارس العراق ذات دوام مزدوج بل وحتى ثلاثي وهذا يعني عدم توفر البيئة المدرسية الصحيحة والسليمة، وهذا بالتأكيد يؤدي الى تدهور جودة التعليم.

أهم النتائج والتوصيات والمقترحات

اولاً: نتائج الدراسة

١- اغلب المبحوثين أكدوا على أن قطاع التربية والتعليم يفتقد الى السياسات التخطيطية الرصينة وبحاجة الى ملاكات ذات خبرة ومهنية عالية.

٢- تبين ان القرارات الاستثنائية والاجتهادات الفردية في بعضها لا تخدم رصانة القطاع التربوي والتعليمي.

٣- هنالك شبه إجماع على ضرورة ان تتبنى الدولة فلسفة كفؤة وتوفر لها كل مستلزمات النجاح وبما يواكب التطورات الاقليمية والدولية والتي قطعت اشواط في ترسيخ الجانب التربوي والعلمي في مجتمعاتها.

٤- اظهرت النتائج ان هنالك تراخياً في تطبيق قانون الزامية التعليم، مما فرض شيء من اللامبالاة وشجع على ترك مقاعد الدراسة، بدواعي الظروف المجتمعية، من فقر وضعف بيئة العمل، واختلالات احلال الامن.

٥- اكد المبحوثون أن تطوير مستويات الملاكات التدريسية والتعليمية، لم ترتقِ الى المستوى المطلوب على الرغم من وجودها(دورات تأهيلية، ورش) وخاصة تحت ظل التغير الحاصل والمستمر على المناهج الدراسية من حذف واضافة.

٦- مازال مسار قطاع التربية والتعليم يتبنى مفهوم المخرجات الكمية اكثر من المخرجات النوعية، والتي ترفد سوق العمل بالخبرات والكفاءات

٧- مازالت فجوة النوع بحاجة الى مزيدٍ من الوعي وتجاوز الثقافة التقليدية التي تحجم من دور المرأة، وفسح المجال امام المرأة لأثبات وجودها وقدراتها على مختلف الاصعدة.

٨- بينت الدراسة ان من اهم المعوقات الرئيسة التي تواجه مسار قطاع التربية والتعليم هي قلة التخصيصات المالية.

٩- اظهرت الدراسة ان اعداد الطلبة وتوزيعهم على القاعات الدراسية لايتطابق مع المعايير العلمية والتربوية.

١٠ – على الرغم من كل اجراءات الدولة، اظهرت النتائج ان ظاهرة التدريس الخصوصي مازالت سائدة.

١١ – مازالت العملية التعليمية والتربوية بحاجة الى رصد جميع الظواهر الغير تربوية المتوقع وجودها مثل ترويج الحبوب المخدرة وظاهرة الغش في الامتحانات، والتدخين، كونها تستهدف الطالب والمخرجات التربوية والعلمية.

ثانياً: التوصيات

١- تفعيل قانون محو الامية الالزامي مع وضع ضوابط وشروط وغرامات وعقوبات على اولياء الامور في حالة عدم الالتزام به.

٢- ضرورة اعادة تأهيل المدارس لسد النقص الحاصل في عدد الابنية المدرسية.

٣- ضرورة اختيار الادارات التربوية بجميع مستوياتها على الكفاءة والتخصص والخبرة.

٤- ضرورة تطوير قدرات الملاكات التعليمية والتدريسية، وادخال طرائق تدريس تراعي التطورات الدولية والاقليمية وعن الطريق توظيف الإمكانات التقنية والمستلزمات الحديثة.

٥- نقترح تغيير سياسة وضع المناهج الدراسية على وفق اسس علمية صحيحة بعيداً عن الحذف والإضافة العشوائية.

ثالثاً: مقترحات

١- نقترح التركيز على قيم ومفاهيم التربية الاخلاقية التي هي صلب حضارتنا، فمجتمعنا اليوم مصاب بأمراض كونه يتبنى نضم تعليمية غير كفؤة، فمازالت أمراض المحسوبية والمنسوبية والغش والخداع، والنفاق والفضول والتعصب والتطرف وغيرها.

٢- ضرورة ايجاد نظم تعليمية، تكون مخرجاتها مواطنين وقادة يسهمون في بناء المجتمع الحديث ليصبح نموذجاً في العالم، والتركيز على التفكير والتحليل والاستنتاج والنقد البناء بعمق خارج القوالب المبرمجة والاطر الرتيبة للعقل، وارساء الأسس الاولية لعملية تفكير جديدة يكون دورها مهماً في حياة انساننا المعاصر.

٣- نقترح تغيير سياسة وضع المناهج المدرسية، واتباع خطط حديثة ومبتكرة.

٤- نقترح اقامة توعية مستمرة لتعريف موظفي الدولة بتداعيات الفساد الاداري والمالي القانونية والشرعية، ومخاطره على المجتمع وبالذات الافراد الموظفين حديثي التعيين.

٥- تطبيق قانون الزامية التعليم، وجعل مدة التعليم الالزامي تمتد الى المرحلة المتوسطة مع تنفيذ خطط ومشاريع لمحو الامية.

٦- يجب التركيز على ان تكون هناك هيئات رأي مستقلة وعناصر مهنية تأخذ على عاتقها ادارة المؤسسات التربوية والتعليمية بجميع مفاصلها وتخصصاتها على الأقل في المرحلة الراهنة.

رؤية مستقبلية لواقع قطاع التربية والتعليم

نعني من ذلك ووفقاً لمعطيات الواقع التربوي، وطبيعة الاختلالات والتحديات التي يواجهها، وهي إفراز طبيعي للظروف المجتمعية بكل اتجاهاتها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ألمت بمجتمعنا وفرضت نمط اخر في بناء الدولة وادارتها، والذي افرز تداعيات سلبية كثيرة لعل ابرزها غياب مفهوم التداول السلمي للسلطة، وفوضى التعددية الحزبية، والانقسام المجتمعي، وهيمنة الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، والاصرار على تبني اجندات خارجية، كل ذلك انعكس سلباً على بناء نظام بيروقراطي مؤسسي يأخذ على عاتقه مسؤولية بناء مؤسسات رسمية تنموية تتمسك بالموضوعية والمهنية وتصنع آفاق تطور المجتمع والدولة، ولعل ابرزها القطاع التربوي الذي نال حصته من الإهمال والمحسوبية والمنسوبية، واصبح يشكل واجهات لأطراف متنفذه تريد تحقيق اهدافها ومصالحها على حساب المجتمع والتطور والتنمية، وطبقاً لذلك وما تقدم ممكن بلورة رؤية مستقبلية للتربية والتعليم، وايجاد تصور مستقبلي على وفق معوقات الحاضر ووضع بدائل مستقبلية لما ينبغي تحقيقه للإسهام في حل تلك المعوقات.

إن استشراف مستقبل التربية والتعليم على وفق كل المعطيات الحالية، يشكل ضرورة قصوى ونقطة البداية في تشخيص شامل لأسباب التدني الحاصل في هذا القطاع، وبلورة رؤية مستقبلية لتكون بمثابة استراتيجية واضحة من خطط لمحاولة تأهيل القطاع التربوي، التي تتضمن اصلاحات شاملة، للمناهج وطرائق التدريس، والابنية، والنظم والفصول الدراسية، ووسائل التدريس وعملية التقويم العلمي، ومؤهلات التدريسيين، وعلاج قضية التمويل والادارة، ونظام القبول واعداد الطلبة كل ذلك يفترض طرح الاتي:

- ان يكون العاملون في القطاع التربوي من اصحاب الاختصاص والكفاءة، وادارتها من التكنو قراط المؤهل، وعلى اسس ومعايير المهنة والكفاءة، وليس على اعتبارات شخصية والفئوية والسياسية.
- ان يتمتع قطاع التربية والتعليم(قبل الجامعي) بميزانية ترتقي لأهمية هذا القطاع وتحقيق مخرجاته.
- هنالك الان اكثر من وزارة للتربية والتعليم في بغداد وكردستان، فيجب ان يكون هنالك نوع من التنسيق والتنظيم وتبادل الرؤى والتصورات بينها.
- لتجاوز زيادة اعداد الامية، نتيجة ترك مقاعد الدراسة في سن مبكر، واستمرار تصاعد الاعداد، ينبغي الالتزام بتطبيق قانون محو الامية، والتأكيد على مجانية التعليم، وتبديل المناهج الى اخرى مواكبة للتطورات الاقليمية والدولية.
- التطورات على صعيد القطاع التربوي، تفترض الاستفادة وتفعيل دور العراقيين خارج البلد من ذوي المهارات والكفاءة، فهم موزعون على المؤسسات العلمية والفنية في شتى بقاع العالم، وتهيئة الظروف المناسبة لعودتهم الى البلد واخذ دورهم الطبيعي، واحساسهم بالانتماء الوطني.
- لتجاوز الوسائل التدريسية التقليدية القائمة على الحفظ والتلقين، ينبغي ايجاد بدائل لتطوير المهارات التعليمية والمهنية ومهارات التحليل والتفكير والعمل الجماعي وغيرها، كي يجعل للطلبة دوراً في صياغة الرؤى والتصورات اضافة الى دورهم المهم كعامل استقرار في الحياة الاجتماعية والسياسية.
- نعتقد ان هنالك فوارق ما بين الريف والمدينة في ما يتعلق بالأداء التربوي، وهذا ربما شكل شيء من المحرومية، لذلك يجب اعتماد معايير للتجسير التربوي بين الحضر والريف وتقليل الفجوة بينهما الذي يعدُ معياراً لكفاءة اداء النظام التربوي والتعليمي.
- أن الهدر في الموارد البشرية واضح عن طريق ازدياد التاركين وفاقدي فرص التعليم، وعدم قدرة بيئة العمل على استيعابهم، مما دفع باتجاه ارتفاع الخط البياني للبطالة، وعليه يجب تحشيد كل الجهود لإصلاح التعليم، وهذا يقتضي ارتباطه بسوق العمل، من حيث شروط التأهيل والاعداد، وهذا بدورة يزيد ثقة وقناعة المواطن بالتعليم، وزيادة دافعيتهم لعدم التفريط بفرص التعليم لضمان المستقبل.

قائمة المصادر

١. فاضل راضي غباش، ماجد جبار غزاي، اصلاح التعليم بين الواقع والعلاج وفق نظام ادارة الجودة الشاملة بحث تطبيقي، جامعة القادسية مطبعة مؤسسة آراس، ٢٠٠٧، ص١٣٢.
٢. مضر خليل عمر، رقية مرشد حميد، العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقدم المجتمع.
٣. حامد بن احمد بن إبراهيم الإقبالي، دور التربية الإسلامية في مواجهة بعض مظاهر التخلف الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام القرى ٢٠١١، ص٧٠.
٤. نزار كاظم صباح، انسجام كريم وحيد، "إمكانات السياسة الانفاقية الحكومية في تطور التعليم في العراق للمدة١٩٩١-٢٠١٢"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية العدد٤، ٢٠١٢، ص٢١٤.
٥. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الوطني للتنمية البشرية، ٢٠١٤، ص٨١.

٦. حسن فارس طبرة، تقييم حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية، من وجهة نظر تدريسي الجامعات، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيئة النزاهة، العدد٧، ٢٠١٤، ص١٨٤.
٧. ابراهيم حربي ابراهيم، التنمية المستدامة في العراق، مشاكل وحلول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس، المؤتمر العلمي الخامس، ٢١٤، ١٨١.
8.D.Lahay abdul Hussein, sociological terms idioms, Baghdad,2008,p103.
٩. احمد محمد احمد، يوسف عقلا المرشد، التربية ومشكلات المجتمع العربي، مكتبة الشقري، الرياض ٢٠١٤، ص١٩.
١٠. احمد محمد احمد، مصدر سابق، ص٢٠.
١١. خالد محمد أبو شعيرة، وثائر احمد غباري، قضايا معاصرة واثرها على التربية والتعليم في الوطن العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عَمان،٢٠١١، ص٤٧.
١٢. ابو هلال وآخرون، مدى توافق التعليم مع سوق العمل المحلي، دراسة تحليلية، مركز البحوث والدراسات نابلس، ١٩٩٨، ص٨٤.
١٣. مجدي ابراهيم، تطوير التعليم العالي وعصر العولمة ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٣٦-٤٠.
١٤. ابتسام سامي حميد، الدور البرلماني للمرأة، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط٢١، ٢٠١٥، ص١٢٣.
١٥. رشا جاسم احمد العبيدي "اثر التخطيط الاستراتيجي وموائمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في دعم سياسات التنمية، مجلة الجامعة العربية، العدد٢٧، ص٣١٣.
١٦. ابتسام حاتم علوان، السياسة التعليمية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٢، ص١٣.
١٧. محمد أبو طه، إحصائيات مختصرة حول واقع البحث العلمي في العالم العربي، جامعة القدس المفتوحة، مطبعة الجامعة، ٢٠٠٨، ص٥٩.
١٨. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٦، ص٢٣٤.
١٩. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات٢٠١٣-٢٠١٧.
٢٠. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٣-٢٠٢٢.
٢١. ياسين العطواني واخرون، النظام التربوي والتعليمي في العراق، بغداد، دار الكتاب العربي، ط١، ٢٠١٣، ص١٣٣.
٢٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق، ٢٠١٥.

٢٣. البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٦، ص٢٣٤.

٢٤. مجدي ابراهيم، تطور التعليم العالي مع سوق العمل المحلي، دراسة تحليلية مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، ١٩٩٨، ص٢٢١.

٢٥. السيد حنفي عوض، التربية وعالم المعرفة، دراسات في علم الاجتماع التربوي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ٢٠١٣، ص٢٨٢.

٢٦. علي حنوش، العراق مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل، دار الكنوز الادبية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٢٢٢.

٢٧. عبد الباقي عبد الجبار، واقع التعليم العراقي بين التحديات والضرورة، محور التربية والتعليم، ٢٠١١، ص١٥.

٢٨.Annabaa.orgwww.google.com.

٢٩. علي حنوش، مصدر سابق، ص٢٢٢.

٣٠. عمار الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، مجلة المنصور، العدد ١٨ ،٢٠١٢،ص٨٠.

٣١.السيد حنفي عوض، مصدر سابق،ص١٣٠_ص١٦٠.

٣٢. نوزاد عبدالرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في الدول العربية، مؤسسة زايد الدولية للبيئة، الأمارات العربية المتحدة،٢٠١٥.

٣٣. رضا عبدالجبار سلمان، وحسن عبد دبعون الجبوري، دور التنمية والتعليم في التنمية البشرية في العراق، دراسة حالة، مجلة اوروك، المجلد ٨، ٢٠١٥،ص٣١٤.

34. United Nations Development Program, Arab fund for economic and social development, Arab human development, Report 2002, p.6.

٣٥. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، الدار البيضاء،٢٠٠٧، ص٧٩.

٣٦.محسن صياح غزال، ضعوهم وراء القضبان لأجل تبعيث التعليم، مجلة الأزمنة العربية، العدد ١٥،٢٧٢يونيو،٢٠٠٤.

٣٧.عبدالجليل الطاهر، أصنام المجتمع، مطبعة الرابطة، بغداد،١٩٥٦،ص٤٣.

٣٨. كريم محمد حمزة، المشروع الاستراتيجي للتعليم في العراق،ط١، بيت الحكمة، بغداد،٢٠١١، ص٢١.

٣٩.مضر خليل، مصدر سابق، ص١٧.

٤٠.جمهورية العراق، مجلس النواب العراقي، الموقع الرسمي ٢٠١٩/٣/٢٨

Httpiiarpariiament

٤١.عيسى محمد حسن، الإعلام والتنمية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع،ط١،٢٠١٠،ص٣٥١.

٤٢. علاء الدين البياتي، الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمشاركة الشعبية في حملات محو الأمية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٤،بغداد،١٩٨٠،ص١٣.

٤٣.مقابلة مع السيد المهندس عبدالغفور إبراهيم، مدير التخطيط التربوي في المديرية العامة لتربية الأنبار، بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٣.

٤٤.جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، وثيقة خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨_ ٢٠٢٢، ٢٠١٨، ص٢٢١_٢٢٢.

٤٥. افتخار زكي عليوي، مصدر سابق،ص٩.

٤٦.مؤمنة صالح الرقيب، معوقات ممارسة المرأة للسلوك القيادي في مؤسسات التعليم العالي، رسالة ماجستير غير منشورة،غزة،٢٠٠٩،ص١٨.

٤٧. عدنان ياسين مصطفى، وفائز جلال كاظم، الإشكاليات التنموية للمرأة العراقية التمكين من اجل الأنصاف والاستدامة، مجلة دراسات اجتماعية،العدد٣٤، ٢٠١٥، ص١٠.

٤٨.مريم سليم وآخرون، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر،ط٢،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٤،ص١٥.

٤٩.هلا السعيد، الأخصائي الاجتماعي بين جدية التطبيق والواقع، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،٢٠١١، ص٨٦.

٥٠. علي صباح جوهر، مصدر سابق، ص١٩.

٥١.عبد الباقي، مصدر سابق، ص١٣.

٥٢. خليل إبراهيم البناء، انحراف الأحداث بين القانون والمجتمع، عمان، دار أمواج للنشر والتوزيع،ط١،٢٠١٠، ص٦٤.